

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٢٢/٣٤ - كتاب: الصيد والذبائح | وما يؤكل من الحيوان |

### | ١/١ - باب: الصيد بالكلاب المعلّمة |

٤٩٤٩ - ١/١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ / ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعَلَّمَةَ ، فَيَمْسِكُنَّ عَلَيَّ ، وَأَذْكَرُ اسْمَ اللَّهِ | عَلَيْهِ | ، فَقَالَ : « إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمُ ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَكُلْ » . قُلْتُ : وَإِنْ قَتَلَنَ ؟ قَالَ : « وَإِنْ قَتَلَنَ ، مَا لَمْ يَشْرِكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مَعَهَا » .

٤٩٤٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: ما أصاب المعراض بعرضه (الحديث ٥٤٧٧) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: التوحيد، باب: السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة منها (الحديث ٧٣٩٧) بنحوه، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصيد، باب: في الصيد (الحديث ٢٨٤٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصيد، باب: ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل (الحديث ١٤٦٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: صيد الكلب المعلم (الحديث ٤٢٧٦)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: إذا قتل الكلب (الحديث ٤٢٧٨) وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: صيد المعراض (الحديث ٤٣١٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيد، باب: صيد المعراض (الحديث ٣٢١٥)، تحفة الأشراف (٩٨٧٨).

## كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان

### باب: الصيد بالكلاب المعلمة

٤٩٤٩ - ٤٩٦٤ - قوله: (إني أرسل كلابي المعلمة إلى آخره) مع الأحاديث المذكورة في الإصطيد فيها كلها إباحة الإصطيد. وقد أجمع المسلمون عليه وتظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة والإجماع. قال القاضي عياض: هو مباح لمن اصطاد للاكتساب والحاجة والانتفاع به بالأكل وثنمه. وقال: وأختلفوا فيمن اصطاد للهو، ولكن قصد تذكيبه والانتفاع به. فكرهه مالك وأجازة الليث وابن عبد الحكم. قال: فإن فعله بغير نية التذكية فهو حرام؛ لأنه فساد في الأرض وإتلاف نفس عبثاً.

قوله ﷺ: (إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل. قلت: وإن قتلن؟ قال: وإن قتلن ما لم يشركها كلب ليس معها). وفي رواية: (فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره) في هذا الأمر بالتسمية على إرسال الصيد وقد أجمع المسلمون على التسمية عند الإرسال على الصيد وعند الذبح والنحر. وأختلفوا في أن ذلك واجب أم سنة. فمذهب الشافعي وطائفة: أنها سنة فلو تركها سهواً أو عمداً حل الصيد

قُلْتُ لَهُ: فَإِنِّي أُرْمِي بِالْمِعْرَاضِ الصَّيْدَ، فَأُصِيبُ، فَقَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرَقَ، فَكُلَّهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ بِعَرَضِهِ، فَلَا تَأْكُلْهُ».

والذبيحة، وهي رواية عن مالك وأحمد.

وقال أهل الظاهر: إن تركها عمداً أو سهواً لم يحل، وهو الصحيح عن أحمد في صيد الجوارح. وهو مروى عن ابن سيرين وأبي ثور. وقال أبو حنيفة ومالك والثوري وجماهير العلماء: إن تركها سهواً حلت الذبيحة والصيد وإن تركها عمداً فلا. وعلى مذهب أصحابنا يكره تركها. وقيل: لا يكره بل هو خلاف الأولى، والصحيح الكراهة. وأحتج من أوجبها بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفُسْقٌ﴾<sup>(١)</sup> وبهذه الأحاديث. وأحتج أصحابنا بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فأباح بالتذكية من غير اشتراط التسمية ولا وجوبها؛ فإن قيل التذكية لا تكون إلا بالتسمية، قلنا: هي في اللغة الشق والفتح وبقوله تعالى: ﴿وَأَطْعَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حُلَّ لَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وهم لا يسمون، وبحديث عائشة: «أنهم قالوا يا رسول الله إن قوماً حديث عهدهم بالجاهلية يأتوننا بلحمان لا ندري أذكروا اسم الله أم لم يذكروا فنأكل منها؟ فقال رسول الله ﷺ: سماوا وكلوا». رواه البخاري. فهذه التسمية هي المأمور بها عند أكل (كل طعام وشرب كل شراب)، وأجابوا عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾<sup>(١)</sup> أن المراد ما ذبح للأصنام. كما قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿وَمَا ذَبَحْ عَلَى النَّصْبِ﴾<sup>(٢)</sup> وما أهل به لغير الله<sup>(٤)</sup> ولأن الله تعالى قال: ﴿وَإِنَّهُ لَفُسْقٌ﴾<sup>(١)</sup> وقد أجمع المسلمون على من أكل متروك التسمية ليس بفاسق، فوجب حملها على ما ذكرناه ليجمع بينها وبين الآيات السابقات وحديث عائشة. وحملها بعض أصحابنا على كراهة التنزيه، وأجابوا عن الأحاديث في التسمية أنها للاستحباب.

قوله ﷺ: (إذا أرسلت كلبك المعلم) في إطلاقه دليل لإباحة الصيد بجميع الكلاب المعلمة من الأسود وغيره. وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجماهير العلماء. وقال الحسن البصري والنخعي وقتادة وأحمد وإسحق لا يحل صيد الكلب الأسود لأنه شيطان.

قوله ﷺ: (إذا أرسلت كلبك المعلم) فيه أنه يشترط في حل ما قتله الكلب المرسل كونه كلباً معلماً وأنه، يشترط الإرسال. فلو أرسل غير معلم أو استرسل المعلم بلا إرسال لم يحل ما قتله. فأما غير المعلم فمجمع عليه. وأما المعلم إذا استرسل فلا يحل ما قتله عندنا وعند العلماء كافة إلا ما حكى عن الأصم من إباحته وإلا ما حكاه ابن المنذر عن عطاء والأوزاعي أنه يحل إن كان صاحبه أخرجه للاصطياد.

قوله ﷺ: (ما لم يشركها كلب ليس معها) فيه تصريح بأنه لا يحل إذا شاركه كلب آخر والمراد كلب آخر استرسل بنفسه أو أرسله من ليس هو من أهل الذكاة أو شككنا في ذلك فلا يحل أكله في كل هذه الصور. فإن تحققنا أنه إنما شاركه كلب أرسله من هو من أهل الذكاة على ذلك الصيد حل.

قوله: (قلت إنني أرمي بالمعروض الصيد فأصيب فقال: إذا رميت بالمعروض فخرق فكله وإن أصابه

٧٤/١٣

(٣) سورة: المائدة، الآية: ٥.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧٣.

(١) سورة: الأنعام، الآية: ١٢١.

(٢) سورة: المائدة، الآية: ٣.

٤٩٥٠ - ٢/٢ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضَيْلٍ ، عَنْ بَيَانَ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قُلْتُ : إِنَّا قَوْمٌ نَصِيدُ بِهَذِهِ الْكِلَابِ ، فَقَالَ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمُعْلَمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ / عَلَيْهَا ، فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَنَ عَلَيْكَ ، وَإِنْ قَتَلَنْ ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ ، وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا ، فَلَا تَأْكُلْ » .

ج ٢٠  
ب / ٧٩

٤٩٥٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: إذا أكل الكلب (الحديث ٥٤٨٣) وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ما جاء في التصيد (الحديث ٥٤٨٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصيد، باب: في الصيد (الحديث ٢٨٤٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيد، باب: صيد الكلب (الحديث ٣٢٠٨)، تحفة الأشراف (٩٨٥٥).

بعرضه فلا تأكله). وفي الرواية الأخرى: (ما أصاب بحدته فكل وما أصاب بعرضه فهو وقيد فلا تأكل) المعراض بكسر الميم وبالعين المهملة. وهي خشبة ثقيلة أو عصاً في طرفها حديدة وقد تكون بغير حديدة هذا هو الصحيح في تفسيره. وقال الهروي: هو سهم لا ريش فيه ولا نصل. وقال ابن دريد: هو سهم طويل له أربع قذذ رفاق. فإذا رمى به أعترض. وقال الخليل كقول الهروي ونحوه عن الأصمعي. وقيل هو عود رقيق الطرفين غليظ الوسط إذا رمى به ذهب مستويًا.

وأما خزق فهو بالخاء المعجمة والزاي ومعناه نفذ والوقذ والموقوذ هو الذي يقتل بغير محدد من عصاً أو حجر وغيرهما. ومذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد والجماهير: أنه إذا اصطاد بالمعراض فقتل الصيد بحدته حل وإن قتله بعرضه لم يحل لهذا الحديث. وقال مكحول والأوزاعي وغيرهما من فقهاء الشام: يحل مطلقاً. وكذا قال هؤلاء وابن أبي ليلي: أنه يحل ما قتله بالبندقية وحكي أيضاً عن سعيد ابن المسيب. وقال الجماهير: لا يحل صيد البندقية مطلقاً لحديث المعراض لأنه كله رض ووقذ وهو معنى الرواية الأخرى. فإنه وقيد أي: مقتول بغير محدد. والموقوذة المقتولة بالعصا ونحوها، وأصله من الكسر والرض.

قوله ﷺ: (فإن أكل فلا تأكل) هذا الحديث من رواية عدي بن حاتم وهو صريح في منع أكل ما أكلت منه الجارحة وجاء في سنن أبي داود وغيره بإسناد حسن عن أبي ثعلبة أن النبي ﷺ قال له: «كل وإن أكل منه الكلب». وأختلف العلماء فيه. فقال الشافعي في أصح قولييه: إذا قتلته الجارحة المعلمة من الكلاب والسباع وأكلت منه فهو حرام. وبه قال أكثر العلماء منهم: ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وسعيد بن جبير والحسن والشعبي والنخعي وعكرمة وقتادة وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحق وأبو ثور وابن المنذر وداود. وقال سعد بن أبي وقاص وسلمان الفارسي وابن عمر ومالك: يحل وهو قول ضعيف للشافعي وأحتج هؤلاء بحديث أبي ثعلبة وحملوا حديث عدي على كراهة التنزيه. وأحتج الأولون بحديث عدي وهو في

٤٩٥١ - ٣/٣ - وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمِعْرَاضِ؟ فَقَالَ: «إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْ، وَإِذَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَتَقَلَّ، فَإِنَّهُ وَفِيدٌ، فَلَا تَأْكُلْ»، وَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْكَلْبِ؟ فَقَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ». قُلْتُ: فَإِنْ وَجَدْتُ مَعَ كَلْبِي كَلْبًا آخَرَ، فَلَا أَذْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَهُ؟ قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ».

ج ٢٠  
١/٨٠

٤٩٥٢ - ٤/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ<sup>(١)</sup> يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمِعْرَاضِ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

٤٩٥٣ - ٥/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعِ الْعُبَيْدِيِّ، حَدَّثَنَا عُندَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، وَعَنْ نَاسٍ ذَكَرَ شُعْبَةُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ. قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ/ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمِعْرَاضِ، بِمِثْلِ ذَلِكَ.

ج ٢٠  
١/٨٠

٤٩٥١ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان (الحديث ١٧٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: البيوع، باب: الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات (الحديث ٢٠٥٤) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: الذبائح والصيد، باب: صيد المعراض (الحديث ٥٤٧٦)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: إذا وجد مع الصيد كلباً آخر (الحديث ٥٤٨٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصيد، باب: في الصيد (الحديث ٢٨٥٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: إذا وجد مع كلبه كلباً غيره (الحديث ٤٢٨٤)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ما أصاب بعرض من صيد المعراض (الحديث ٤٣١٧)، تحفة الأشراف (٩٨٦٣).

٤٩٥٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٩٥٠).

٤٩٥٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٩٥٠).

الصحيحين مع قول الله عز وجل: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَسْكَنَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وهذا مما لم يمك علينا بل على نفسه ٧٦/١٣ وقدموا هذا على حديث أبي ثعلبة لأنه أصح. ومنهم من تأول حديث أبي ثعلبة على ما إذا أكل منه بعد أن قتله وخلاه وفارقه ثم عاد فأكل منه، فهذا لا يضر والله أعلم. وأما جوارح الطير إذا أكلت مما صادته فالأصح عند أصحابنا والراجح من قول الشافعي: تحريمه. وقال سائر العلماء: بإباحته لأنه لا يمكن تعلمها ذلك بخلاف السباع. وأصحابنا يمتنعون هذا الدليل.

(١) سورة: المائدة، الآية: ٤.

(١) في المطبوعة: وحدتنا.

٤٩٥٤ - ٦/٤ - | و | حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ ؟ فَقَالَ : « مَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْهُ ، وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ » ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ ؟ فَقَالَ : « مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ ، فَإِنْ ذَكَاتَهُ أَخَذَهُ ، فَإِنْ وَجَدَتْ عِنْدَهُ كَلْبًا آخَرَ ، فَخَشِيتَ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مَعَهُ ، وَقَدْ قَتَلَهُ ، فَلَا تَأْكُلْ ، إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ ، وَلَمْ تَذْكُرْهُ عَلَى غَيْرِهِ » .

٤٩٥٥ - ٧/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عِمْسَى بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ أَبِي جَرَّادٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٤٩٥٦ - ٨/٥ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ، حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ - وَكَانَ لَنَا جَارًا وَدَخِيلًا وَرَبِيطًا بِالنَّهْرَيْنِ - أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : أُرْسِلُ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَ كَلْبِي كَلْبًا قَدْ أَخَذَ ،

٤٩٥٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: التسمية على الصيد (الحديث ٥٤٧٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصيد، باب: ما جاء في صيد المعراض (الحديث ١٤٧١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: النهي عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه (الحديث ٤٢٧٥)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: إذا وجد مع كلبه كلباً غيره (الحديث ٤٢٨٠) مختصراً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: الكلب يأكل من الصيد (الحديث ٤٢٨٥)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: ما أصاب بحد المعراض (الحديث ٤٣١٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيد، باب: صيد المعراض (الحديث ٤٢١٤)، تحفة الأشراف (٩٨٦٠).

٤٩٥٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٩٥٤).

٤٩٥٦ - أخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: إذا وجد مع كلبه كلباً غيره (الحديث ٤٢٨١) و (الحديث ٤٢٨٤)، تحفة الأشراف (٩٨٦١).

وقوله ﷺ: (فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه) معناه: أن الله تعالى قال: ﴿فكلوا مما أمسكن عليكم﴾<sup>(١)</sup> فإنما إباحته بشرط أن نعلم أنه أمسك علينا. وإذا أكل منه لم نعلم أنه أمسك لنا أم لنفسه فلم يوجد شرط إباحته والأصل تحريمه.

قوله ﷺ: (وإذا أصاب بعرضه) هو يفتح العين أي غير المحدد منه.

قوله ﷺ: (فإن ذكاته أخذه) معناه إن أخذ الكلب الصيد وقتله إياه ذكاة شرعية بمنزلة ذبح الحيوان الأنسي، وهذا مجمع عليه ولو لم يقتله الكلب، لكن تركه ولم تبق فيه حياة مستقرة أو بقيت ولم يبق زمان يمكن صاحبه لحاقه وذبحه فمات حل، لهذا الحديث «فإن ذكاته أخذه».

قوله: (سمعت عدي بن حاتم وكان لنا جاراً ودخيلاً وربيطاً بالنهرين) قال أهل اللغة: الدخيل

(١) سورة: المائدة، الآية: ٤.

لَا أَذْرِي أَيُّهُمَا أَحَدٌ ، قَالَ : « فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَيَّ كَلْبِكَ ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَيَّ غَيْرِهِ » .

٤٩٥٧ - ٩/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ

الْحَكَمِ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ / ، مِثْلَ ذَلِكَ . ج ٢٠ ب ٨١

٤٩٥٨ - ١٠/٦ - حَدَّثَنَا<sup>(١)</sup> الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعِ السُّكُونِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسَهِّرٍ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنِ

الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَادْكُرْ

اسْمَ اللَّهِ ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْرِكْتَهُ حَيًّا فَادْبِحْهُ ، وَإِنْ أَذْرِكْتَهُ قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ ، وَإِنْ

وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ ، وَإِنْ رَمَيْتَ سَهْمَكَ

٤٩٥٧ - أخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: إذا وجد مع كلبه كلباً غيره (الحديث ٤٢٨٢) و (الحديث ٤٢٨٤)، تحفة الأشراف (٩٨٥٨).

٤٩٥٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: الصيد إذا غاب عن يومين أو ثلاثة (الحديث ٥٤٨٤) بنحوه، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصيد، باب: ما جاء فيمن يرمي الصيد فيجده ميتاً في الماء (الحديث ٢٨٥٠) بنحوه،

وأخرجه الترمذي في كتاب: الصيد، باب: ما جاء فيمن يرمي الصيد فيجده ميتاً في الماء (الحديث ١٤٦٩) مختصراً،

وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: إذا وجد مع كلبه كلباً لم يسم عليه (الحديث ٤٢٧٩) بنحوه

مختصراً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الكلب يأكل من الصيد (الحديث ٤٢٨٦) مختصراً، وأخرجه أيضاً

فيه، باب: الأمر بالتسمية عند الصيد (الحديث ٤٢٧٤)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: الذي يرمي الصيد فيقع في الماء

(الحديث ٤٣٠٩) مختصراً، (الحديث ٣٤١٠) مختصراً، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيد، باب: الصيد يغيب ليلة (الحديث ٣٢١٣)، تحفة الأشراف (٩٨٦٢).

والدخال الذي يداخل الإنسان ويخالطه في أموره والربيط هنا بمعنى المرابط وهو الملازم والرباط الملازمة. قالوا: والمراد هنا ربط نفسه على العبادة وعن الدنيا.

٧٧/١٣ قوله ﷺ: (فإن أمسك عليك فأدرِكته حياً فأذبحه) هذا تصريح بأنه إذ أدرك ذكاته وجب ذبحه ولم يحل

إلا بالذكاة وهو مجمع عليه. وما نقل عن الحسن والنخعي خلافاً فباطل لا أظنه يصح عنهما. وأما إذا أدركه

ولم تبق فيه حياة مستقرة بأن كان قد قطع حلقومه ومريه أو أجافه أو خرق أمعاءه أو أخرج حشوته فيحل من

غير ذكاة بالإجماع. قال أصحابنا وغيرهم: ويستحب إمرار الكين على حلقه ليريحه.

قوله ﷺ: (وإن وجدت مع كلبك كلباً غيره وقد قتل فلا تأكل فإنك لا تدري أيهما قتله). فيه بيان

قاعدة مهمة وهي: أنه إذا حصل البُشك في الذكاة الميحة للحيوان لم يحل؛ لأن الأصل تحريمه وهذا

لا خلاف فيه. وفيه تنبيه على أنه لو وجد حياً وفيه حياة مستقرة فذكاه حل، ولا يضر كونه اشترك في إمساكه

كلبه وكلب غيره. لأن الإعتماد حيثئذ في الإباحة على تذكية الأدمي لا على إمساك الكلب. وإنما تقع

(١) في المطبوعة: حدثني.

فَأَذْكَرِ اسْمَ اللَّهِ ، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ ، فَكُلْ إِنْ شِئْتَ ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ ، فَلَا تَأْكُلْ .»

٤٩٥٩ - ١١/٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ / ، أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّيْدِ ؟ قَالَ : « إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَأَذْكَرِ اسْمَ اللَّهِ ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قُتِلَ فَكُلْ ، إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي ، الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمَكَ .»

٤٩٦٠ - ١٢/٨ - حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ حَيَّوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَبِيعَةَ بْنَ زَيْدِ الدَّمَشْقِيِّ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ ، عَائِدُ اللَّهِ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْحُشَيْنِيَّ يَقُولُ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، نَأْكُلُ فِي آيَاتِهِمْ ، وَأَرْضِ صَيْدٍ / أَصِيدُ بِقَوْسِي ، وَأَصِيدُ بِكَلْبِي الْمَعْلَمِ ، أَوْ بِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمَعْلَمٍ ، فَأَخْبَرَنِي مَا الَّذِي يَحِلُّ لَنَا مِنْ ذَلِكَ ؟ قَالَ : « أَمَا مَا ذَكَرْتَ أَنْتُمْ بِأَرْضِ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ

٤٩٥٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٩٥٦).

٤٩٦٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: صيد القوس (الحديث ٥٤٧٨)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ما جاء في التصيد (الحديث ٥٤٨٨)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: آنية المجوس والमितة (الحديث ٥٤٩٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصيد، باب: في الصيد (الحديث ٢٨٥٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: السير، باب: ما جاء في الانتفاع بآنية المشركين (الحديث ١٥٦٠ م)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد، باب: صيد الكلب الذي ليس بمعلم (الحديث ٤٢٧٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيد، باب: صيد الكلب (الحديث ٣٢٠٧)، تحفة الأشراف (١١٨٧٥).

الإباحة بإمساك الكلب إذا قتله. وحينئذ إذا كان معه كلب آخر لم يحل إلا أن يكون أرسله من هو من أهل الذكاة كما أوضحناه قريباً.

٧٨/١٣ قوله ﷺ: (وإن رميت سهمك فأذكر اسم الله فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل إن شئت). هذا دليل لمن يقول إذا أثر جرحه فغاب عنه فوجده ميتاً وليس فيه أثر غير سهمه حل، وهو أحد قولي الشافعي ومالك في الصيد، والسهم والثاني: يحرم وهو الأصح عند أصحابنا. والثالث: يحرم في الكلب دون السهم والأول أقوى وأقرب إلى الأحاديث الصحيحة، وأما الأحاديث المخالفة له فضعيفة ومحمولة على كراهة التنزيه، وكذا الأثر عن ابن عباس كل ما أصميت ودع ما أنميت أي: كل ما لم يرغب عنك دون ما غاب.

قوله ﷺ: (وإن وجدته غريقاً في الماء فلا تأكل) هذا متفق على تحريمه.

قوله في حديث أبي ثعلبة: (إنا بأرض قوم من أهل الكتاب نأكل في آياتهم فقال النبي ﷺ: فإن

الْكِتَابِ ، تَأْكُلُونَ فِي آيَاتِهِمْ ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آيَاتِهِمْ ، فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا ، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا ، فَاغْسِلُوهَا ثُمَّ كُلُوا فِيهَا ، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضِ صَيْدٍ ، فَمَا أَصَبْتَ بِقَوْسِكَ فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ ثُمَّ كُلْ ، وَمَا أَصَبْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ ثُمَّ كُلْ ، وَمَا أَصَبْتَ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ فَادْرَكَتْ ذَكَاتَهُ ، فَكُلْ .»

٤٩٦١ - ١٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا الْمُقْرِيءُ ، كِلَاهُمَا/ عَنْ حَيَّوَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارَكِ . غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ وَهْبٍ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ : صَيْدَ الْقَوْسِ .

ج ٢٠  
١/٨٣

## ٢/٢ - باب: إذا غاب عنه الصيد ثم وجده

٤٩٦٢ - ١/٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَمَادُ بْنُ خَالِدِ الْخَيَّاطِ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :

٤٩٦١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٩٥٨).

٤٩٦٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصيد، باب: في اتباع الصيد (الحديث ٢٨٦١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: الصيد إذا اتن (الحديث ٤٣١٤)، تحفة الأشراف (١١٨٦٣).

٧٩/١٣ وجدتم غير آياتهم فلا تأكلوا فيها. وإن لم تجدوا فأغسلوها ثم كلوا). هكذا روى هذا الحديث البخاري ومسلم، وفي رواية أبي داود: «قال إنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آياتهم الخمر. فقال رسول الله ﷺ: إن وجدتم غيرها فكلوا فيها وأشربوا وإن لم تجدوا غيرها فأرحضوها بالماء وكلوا وأشربوا». قد يقال هذا الحديث مخالف لما يقول الفقهاء فإنهم يقولون: أنه يجوز استعمال أواني المشركين إذا غسلت ولا كراهة فيها بعد الغسل. سواء وجد غيرها أم لا. وهذا الحديث يقتضي كراهة استعمالها. إن وجد غيرها ولا يكفي غسلها في نفي الكراهة، وإنما يغسلها ويستعملها إذا لم يجد غيرها. والجواب أن المراد النهي عن الأكل في آياتهم التي كانوا يطبخون فيها لحم الخنزير ويشربون الخمر. كما صرح به في رواية أبي داود. إنما نهى عن الأكل فيها بعد الغسل للاستعداد وكونها معتادة للنجاسة. كما يكره الأكل في المحجمة المغسولة. وأما الفقهاء فمرادهم مطلق آنية الكفار التي ليست مستعملة في النجاسات. فهذه يكره استعمالها قبل غسلها فإذا غسلت فلا كراهة فيها لأنها طاهرة وليس فيها استعداد ولم يريدوا نفي الكراهة عن آياتهم المستعملة في الخنزير وغيره من النجاسات والله أعلم.

قوله ﷺ: «وما أصبت بكلك الذي ليس بمعلم فأدركت ذكاته فكل» هذا مجمع عليه أنه لا يحل إلا بذكاة.

قوله: (حدثنا محمد بن مهران الرازي قال حدثنا أبو عبد الله حماد بن خالد الخياط) هذا الحديث هو

« إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ ، فَعَابَ عَنكَ ، فَأَدْرَكَتَهُ ، فَكَلَّهُ ، مَا لَمْ يُتَيَّنَ » .

٤٩٦٣ - ٢/١٠ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عَيْسَى ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فِي الَّذِي يُدْرِكُ صَيْدَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ / : « فَكَلَّهُ مَا لَمْ يُتَيَّنَ » .

ج ٢٠

ب/٨٣

٤٩٦٤ - ٣/١١ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ ، عَنْ مَكْحُولٍ ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، حَدِيثُهُ فِي الصَّيْدِ ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَأَبِي الزَّاهِرِيِّ ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ الْعَلَاءِ . غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ نَوْتَهُ . وَقَالَ فِي الْكَلْبِ : « كُلُّهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ إِلَّا أَنْ يُتَيَّنَ ، فَدَعُهُ » .

٣/٣ - باب: [ تحريم ] (١) أكل كل ذي ناب من السباع | وكل ذي مخلب من الطير |

٤٩٦٥ - ١/١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَاسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - قَالَ

٤٩٦٣ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٩٦٢) .

٤٩٦٤ - حديث جبير بن نفير عن أبي ثعلبة الخسني، تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٩٦٢)، وحديث مكحول عن أبي ثعلبة، أخرجه الترمذي في كتاب: الصيد، باب: ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب، وما لا يؤكل (الحديث ١٤٦٤)، تحفة الأشراف (١١٨٧٣) .

٤٩٦٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: أكل كل ذي ناب من السباع (الحديث ٥٥٣٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطب، باب: البان الأتن (الحديث ٥٧٨٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: =

أول عود سماع إبراهيم بن سفيان من مسلم . والذي قبله هو آخر فواته، الثالث: ولم يبق له في الكتاب فوات بعد هذا والله أعلم .

قوله ﷺ: (إذا رميت بسهمك فغاب عنك فأدرَكَته فكل ما لم يتنن) وفي رواية فيمن يدرك صيده بعد ثلاث: (فكله ما لم يتنن) هذا النهي عن أكله للتنن محمول على التنزيه لا على التحريم وكذا سائر اللحوم والأطعمة المنتنة يكره أكلها ولا يحرم إلا أن يخاف منها الضرر خوفاً معتمداً . وقال بعض أصحابنا: يحرم ٨١/١٣ اللحم المنتن، وهو ضعيف، والله أعلم .

باب: تحريم أكل كل ذي ناب من السباع

وكل ذي مخلب من الطير

٤٩٦٥ - ٤٩٧٣ - قوله: (نهى النبي ﷺ عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير وفي رواية

(1) في المخطوطة: النهي عن .

ج ٢٠  
١/٨٤  
إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي / إِدْرِيسَ ،  
عَنْ أَبِي نُعْلَبَةَ ، قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ ، زَادَ إِسْحَقُ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ  
فِي حَدِيثِهِمَا : قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَلَمْ نَسْمَعْ بِهِذَا حَتَّى قَدِمْنَا الشَّامَ .

٤٩٦٦ - ٢/١٣ - | وَاخْتَفَى حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ  
ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ : أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا نُعْلَبَةَ الْخُسَيْبِيَّ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ .

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْ عُلَمَائِنَا بِالْحِجَازِ ، حَتَّى حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ ، وَكَانَ مِنْ  
فُقَهَاءِ أَهْلِ الشَّامِ .

ج ٢٠  
ب/٨٤  
٤٩٦٧ - ٣/١٤ - وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ / ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو - يَعْنِي :  
ابْنَ الْحَارِثِ - ، أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ ، عَنْ أَبِي نُعْلَبَةَ الْخُسَيْبِيِّ : أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ .

٤٩٦٨ - ٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَأَبْنُ أَبِي  
ذُنُبٍ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ وَغَيْرُهُمْ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ عَنْ

= النهي عن أكل السباع (الحديث ٣٨٠٢) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : الأطعمة ، باب : ما جاء في كراهية كل ذي  
ناب وذي مخلب (الحديث ١٤٧٧) ، وأخرجه النسائي في كتاب : الصيد والذبائح ، باب : تحريم أكل  
السباع (الحديث ٤٣٣٦) ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية  
(الحديث ٤٣٥٣) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الصيد ، باب : أكل كل ذي ناب من السباع (الحديث ٣٢٣٢) ،  
تحفة الأشراف (١١٨٧٤) .

٤٩٦٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٩٦٣) .

٤٩٦٧ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٩٦٣) .

٤٩٦٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٩٦٣) .

كل ذي ناب من السباع فأكله حرام) . المخلب بكسر الميم وفتح اللام ، قال أهل اللغة : المخلب للطير  
والسباع بمنزلة الظفر للإنسان . في هذه الأحاديث دلالة لمذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد ودود والجمهور  
أنه يحرم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير . وقال مالك : يكره ولا يحرم . قال أصحابنا :  
المراد بذئ الناب ما يتقوى به ويصطاد . واحتج مالك بقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أُجِدُ فِيهَا أَوْحِي إِلَىٰ مُحْرَمٍ ﴾<sup>(١)</sup>

عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ الْمَاجِشُونِ . ح وَحَدَّثَنَا الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ / وَعَمَرُو ، كُلُّهُمْ ذَكَرَ الْأَكْلَ ، إِلَّا صَالِحًا وَيُونُسَ . فَإِنَّ<sup>(١)</sup> فِي حَدِيثِهِمَا<sup>(١)</sup> : نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ .

٤٩٦٩ - ٥/١٥ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي : ابْنَ مَهْدِيٍّ - ، عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ ، عَنْ عبيدة بن سفيان ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ ، فَأَكُلُهُ حَرَامٌ » .

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

٤٩٧٠ - ٦/١٦ - وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ .

٤٩٧١ - ٧/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ حَمَادٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

٤٩٧٢ - ٨/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ وَأَبُو بَشِيرٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى

٤٩٦٩ - أخرجہ النسائي في كتاب : الصيد والذبائح ، باب : تحريم أكل السباع (الحديث ٤٣٥) ، وأخرجه ابن ماجه في كتاب : الصيد ، باب : أكل كل ذي ناب من السباع (الحديث ٣٢٣٣) ، تحفة الأشراف (١٤١٣٢) .  
٤٩٧٠ - أخرجہ أبو داود في كتاب : الأطعمة ، باب : النهي عن أكل السباع (الحديث ٣٨٠٣) ، تحفة الأشراف (٦٥٠٦) .

٤٩٧١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٩٦٨) .

٤٦٧٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٩٦٨) .

الآية وأحتج أصحابنا: بهذه الأحاديث، قالوا: والآية ليس فيها إلا الإخبار بأنه لم يجد في ذلك الوقت محرماً إلا المذكورات في الآية ثم أوحى إليه بتحريم كل ذي ناب من السباع فوجب قبوله والعمل به .

٨٣/١٣

قوله : (عن عبيدة بن سفيان) هو بفتح العين وكسر الباء .

قوله : (عن ميمون بن مهران عن ابن عباس) هكذا ذكره مسلم من هذه الطرق وهو صحيح ، وقد صح

(1-1) في المطبوعة: حَدِيثُهُمَا .

عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ .

٤٩٧٣ - ٩/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَبَلٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، قَالَ أَبُو بَشِيرٍ : أَخْبَرَنَا عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، | قَالَ : نَهَى . | ح / وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ .

ج ٢٠  
١/٨٦

#### ٤/٤ - باب: إباحة ميتات البحر

٤٩٧٤ - ١/١٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَ عَلَيْنَا أبا عُبَيْدَةَ ، نَتَلَّقَى عَيْرًا لِقُرَيْشٍ ، وَزَوَدْنَا جِرَابًا مِنْ تَمْرٍ لَمْ يَجِدْ لَنَا غَيْرَهُ ، فَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يُعْطِينَا تَمْرَةً تَمْرَةً قَالَ : فَقُلْتُ : كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ بِهَا ؟ قَالَ : نَمَصُّهَا كَمَا يَمَصُّ الصَّبِيُّ / ، ثُمَّ نَشْرَبُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَاءِ ، فَتَكْفِينَا يَوْمَنَا إِلَى اللَّيْلِ ، وَكُنَّا نَضْرِبُ بِعَصِينَا الْخَبْطَ ، ثُمَّ نَبُلُّهُ بِالْمَاءِ

ج ٢٠  
ب/٨٦

٤٩٧٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٩٦٨) .

٤٩٧٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: في دواب البحر (الحديث ٣٨٤٠)، تحفة الأشراف (٢٧٢٤) .

سماع ميمون من ابن عباس، ولا تغتر بما قد يخالف هذا .

#### باب: إباحة ميتات البحر

٤٩٧٤ - ٤٩٨٠ - قوله: (بعثنا رسول الله ﷺ وأمر علينا أبا عبيدة) فيه أن الجيوش لا بد لها من أمير يضبطها وينقادون لأمره ونهيه، وأنه ينبغي أن يكون الأمير أفضلهم أو من أفضلهم؛ قالوا ويستحب للرفقة من الناس وإن قلوا أن يؤمروا بعضهم عليهم وينقادوا له .

قوله: (نتلقى عيرا لقريش) قد سبق أن العير هي الإبل التي تحمل الطعام وغيره . وفي هذا الحديث جواز صد أهل الحرب وأغتيالهم والخروج لأخذ مالهم وأعتامه .

قوله: (وزودنا جراباً من تمر لم يجد لنا غيره فكان أبو عبيدة يعطينا تمرة تمرة نمصها كما يمص الصبي ثم نشرب عليها من الماء فتكفيننا يومنا إلى الليل) .

أما (الجراب) فبكر الجيم وفتحها والكسر أفصح وسبق بيانه مرات . ونمصها بفتح الميم وضمها الفتح أفصح وأشهر . وسبق بيان لغاته في كتاب الإيمان . وفي هذا بيان ما كان الصحابة رضي الله عنهم عليه من الزهد في الدنيا والتقلل منها والصبر على الجوع وخشونة العيش وإقدامهم على الغزومع هذا الحال .

قوله: (وزودنا جراباً لم يجد لنا غيره فكان أبو عبيدة يعطينا تمرة تمرة) وفي رواية من هذا الحديث:

٨٤/١٣

فَنَآكُلُهُ، قَالَ: وَأَنْطَلَقْنَا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ، فَرَفِعَ لَنَا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ كَهَيْئَةِ الْكُثِيبِ الضَّخْمِ،

(ونحن نحمل أزوادنا على رقابنا) وفي رواية: (ففني زادهم فجمع أبو عبيدة زادهم في مزود فكان يقوتنا حتى كان يصينا كل يوم تمرة). وفي الموطأ: «ففني زادهم وكان مزودي تمرأ وكان يقوتنا حتى كان يصينا كل يوم تمرة». وفي الرواية الأخرى لمسلم: «كان يعطينا قبضة قبضة ثم أعطانا تمرة تمرة». قال القاضي: الجمع بين هذه الروايات أن يكون النبي ﷺ زودهم المزود زائداً على ما كان معهم من الزاد من أموالهم وغيرها مما واساهم به الصحابة. ولهذا قال: ونحن نحمل أزوادنا. قال: ويحتمل أنه لم يكن في زادهم تمر غير هذا الجراب، وكان معهم غيره من الزاد. وأما إعطاء أبي عبيدة إياهم تمرة تمرة وإنما كان في الحال الثاني بعد أن فني زادهم وطال لبثهم. كما فسره في الرواية الأخيرة. فالرواية الأولى معناها الإخبار عن آخر الأمر لا عن أوله.

والظاهر: أن قوله: «تمرة تمرة» إنما كان بعد أن قسم عليهم قبضة قبضة، فلما قل تمرهم قسمه عليهم تمرة تمرة، ثم فرغ وفقدوا التمرة ووجدوا ألماً لفقدتها وأكلوا الخبط إلى أن فتح الله عليهم بالعنبر.

قوله: (فجمع أبو عبيدة زادنا في مزود فكان يقوتنا) هذا محمول على أنه جمعه برضاهم وخلطه ليبارك لهم، كما فعل النبي ﷺ ذلك في مواطن. وكما كان الأشعريون يفعلون وأتني عليهم النبي ﷺ بذلك. وقد قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: يستحب للرفقة من المسافرين خلط أزوادهم ليكون أكبر وأحسن في العشرة وأن لا يختص بعضهم بأكل دون بعض والله أعلم.

قوله: (كهية الكثيب الضخم) هو بالثاء المثثة وهو الرمل المتطيل المحدودب.

قوله: (فإذا هي دابة تدعى العنبر قال أبو عبيدة: مية. ثم قال: بل نحن رسل رسول الله ﷺ وفي سبيل الله وقد أضطررتم فكلوا فأقمنا عليه شهراً ونحن ثلثمائة حتى سمننا). وذكر في آخر الحديث: أنهم ٨٥/١٣ تزودوا منه. وأن النبي ﷺ قال لهم حين رجعوا: «هل معكم من لحمه شيء فتطعمونا. قال: فأرسلنا رسول الله ﷺ منه فأكله».

معنى الحديث: أن أبا عبيدة رضي الله عنه قال أولاً بأجتهاده: أن هذا مية، والمية حرام فلا يحل لكم أكلها، ثم تغير اجتهاده فقال: بل هو حلال لكم وإن كان مية لأنكم في سبيل الله وقد أضطررتم، وقد أباح الله تعالى المية لمن كان مضطراً غير باع ولا عاد، فكلوا فأكلوا منه، وأما طلب النبي ﷺ من لحمه وأكله ذلك: وإنما أراد به المبالغة في تطيب نفوسهم في حله؛ وأنه لا شك في إباحته وأنه يرتضيه لنفسه أو أنه قصد التبرك به لكونه طعمة من الله تعالى خارقة للعادة أكرمهم الله بها.

وفي هذا دليل على أنه لا بأس بسؤال الإنسان من مال صاحبه ومتاعه إداً لا عليه، وليس هو من السؤال المنهي عنه. إنما ذاك في حق الأجانب للتمول ونحوه، وأما هذه فللموانسة والملاطفة، والإدلال وفيه جواز الاجتهاد في الأحكام في زمن النبي ﷺ كما يجوز بعده. وفيه أنه يستحب للمفتي أن يتعاطى بعض المباحات التي يشك فيها المفتي إذا لم يكن فيه مثقة على المفتي وكان فيه طمأنينة للمفتي. وفيه إباحة ميتات البحر كلها سواء في ذلك ما مات بنفسه أو بأصطياد. وقد أجمع المسلمون على إباحة السمك قال أصحابنا: يحرم الضفدع للحديث في النهي عن قتلها. قالوا: وفيما سوي ذلك ثلاثة أوجه:

فَأَتَيْنَاهُ فَإِذَا هِيَ دَابَّةٌ تُدْعَى الْعَنْبَرُ ، قَالَ : قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : مَيْتَةٌ ، ثُمَّ قَالَ : لَا ، بَلْ نَحْنُ رُسُلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَقَدْ اضْطُرِرْتُمْ فَكُلُوا ، قَالَ : فَأَقَمْنَا عَلَيْهِ شَهْرًا ، وَنَحْنُ ثَلَاثُ مِائَةٍ حَتَّى سَمِنَّا ، قَالَ : وَلَقَدْ رَأَيْنَا نَعْتَرُفُ مِنْ وَقْبِ عَيْنِهِ ، بِالْقِلَالِ ، الدَّهْنُ . وَنَقْتَطِعُ مِنْهُ الْفِدْرَ كَالثُّورِ - أَوْ كَقَدْرِ الثُّورِ - وَلَقَدْ<sup>(١)</sup> أَخَذَ مِنَّا أَبُو عُبَيْدَةَ/ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا ، فَأَقَعَدَهُمْ فِي وَقْبِ عَيْنِهِ ، وَأَخَذَ ضِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ ، فَأَقَامَهَا ، ثُمَّ رَحَلَ أَعْظَمَ بَعِيرٍ مَعَنَا ، فَمَرَّ مِنْ تَحْتِهَا ، وَتَزَوَّدْنَا مِنْ لَحْمِهِ وَشَاتِقٍ ،

ج ٢٠  
١/٨٧

أصحابها: يحل جميعه لهذا الحديث، والثاني: لا يحل. والثالث: يحل ما له نظير مأكول في البر دون ما لا يؤكل نظيره: فعلى هذا تؤكل خيل البحر وغنمه وظباؤه دون كلبه وخنزيره وحماره.

وقال أصحابنا: والحمار وإن كان في البر منه مأكول وغيره لكن الغالب غير المأكول، هذا تفصيل مذهبا. وممن قال بإباحة جميع حيوانات البحر إلا الضفدع أبو بكر الصديق وعمر وعثمان وابن عباس رضي الله عنهم. وأباح مالك الضفدع والجميع، وقال أبو حنيفة: لا يحل غير السمك وأما السمك الطافيء وهو الذي يموت في البحر بلا سبب فمذهبا أباحته وبه قال جماهير العلماء من الصحابة فمن بعدهم، منهم أبو بكر الصديق وأبو أيوب وعطاء ومكحول والنخعي ومالك وأحمد وأبو ثور وداود وغيرهم. وقال جابر بن عبد الله وجابر بن زيد وطاوس وأبو حنيفة لا يحل. دليلنا قوله تعالى: ﴿أَحْلَ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ﴾<sup>(١)</sup> قال ابن عباس والجمهور: صيده ما صدتموه وطعامه ما قدفه. وبحديث جابر هذا وبحديث: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته». وهو حديث صحيح وبأشياء مشهورة غير ما ذكرنا. وأما الحديث المروي عن جابر عن النبي ﷺ: «ما ألقاه البحر وجزر عنه فكلوه وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه». فحديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث لا يجوز الاحتجاج به لو لم يعارضه شيء؛ كيف وهو معارض بما ذكرناه، وقد أوضحت ضعف رجاله في شرح المذهب في باب الأطعمة. فإن قيل: لا حجة في حديث العنبر لأنهم كانوا مضطرين. قلنا: الإحتجاج بأكل النبي ﷺ منه في المدينة من غير ضرورة.

قوله: (ولقد رأيتنا نعترف من وقب عينه بالقلال الدهن ونقتطع منه الفدر كالثور أو كقدر الثور). أما الوقب: فبفتح الواو وإسكان القاف وبالباء الموحدة وهو داخل عينه ونقرتها. والقلال بكسر القاف جمع قلة يضمها وهي الجرة الكبيرة التي يقلها الرجل بين يديه، أي يحملها والفدر: بكسر الفاء وفتح الدال هي القطع.

وقوله: (كقدر الثور) وروناه بوجهين مشهورين في نسخ بلادنا أحدهما بقاف مفتوحة ثم دال ساكنة أي مثل الثور. والثاني: كقدر بفاء مكسورة ثم دال مفتوحة جمع فدره والأول أصح. وأدعى القاضي أنه تصحيف، وأن الثاني هو الصواب وليس كما قال.

قوله: (ثم رحل أعظم بعير) هو بفتح الحاء أي جعل عليه رحلاً.  
قوله: (وتزودنا من لحمه وشاتق) هو بالشين المعجمة والقاف. قال أبو عبيد: هو اللحم يؤخذ فيغلى

(١) سورة: المائدة، الآية: ٩٦.

(١) في المطبوعة: فلقد.

فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : « هُوَ رِزْقُ أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ ، فَهَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٍ فَتُطْعَمُونَا ؟ » قَالَ : فَأَرْسَلْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ . فَأَكَلَهُ .

٤٩٧٥ - ٢/١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، قَالَ : سَمِعَ عَمْرُوَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ ثَلَاثُمِائَةَ رَاكِبٍ ، وَأَمِيرُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ ، نَرُصِدُ عَيْرًا لِقُرَيْشٍ / ، فَأَقَمْنَا بِالسَّاحِلِ نِصْفَ شَهْرٍ ، فَأَصَابَنَا جُوعٌ شَدِيدٌ ، حَتَّى أَكَلْنَا الْخَبْطَ ، فَسَمِيَ جَيْشُ الْخَبْطِ ، فَأَلْفَى لَنَا الْبَحْرُ دَابَّةً يُقَالُ لَهَا الْعَنْبُرُ ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا نِصْفَ شَهْرٍ ، وَادَّهَنَا مِنْ وَدَكِهَا حَتَّى تَابَتْ أَجْسَامُنَا ، قَالَ : فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنَصَبَهُ ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى أَطْوَلَ رَجُلٍ فِي الْجَيْشِ ، وَأَطْوَلَ جَمَلٍ فَحَمَلَهُ عَلَيْهِ . فَمَرَّ تَحْتَهُ ، قَالَ : وَجَلَسَ فِي حِجَاكِ عَيْنَيْهِ نَفْرًا ، قَالَ : وَأَخْرَجْنَا مِنْ وَقْبِ عَيْنَيْهِ كَذَا وَكَذَا قُلَّةً وَدَكِّ ، قَالَ : وَكَانَ مَعَنَا جِرَابٌ مِنْ تَمْرٍ ، فَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يُعْطِي كُلَّ رَجُلٍ مِنْهَا قَبْضَةً قَبْضَةً . ثُمَّ أَعْطَانَا تَمْرَةً تَمْرَةً ، فَلَمَّا فِينِي وَجَدْنَا فَقْدَهُ .

٤٩٧٦ - ٣/١٩ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، قَالَ : سَمِعَ عَمْرُوَ جَابِرًا يَقُولُ ، فِي جَيْشِ الْخَبْطِ : إِنْ رَجُلًا نَحَرَ ثَلَاثَ جَزَائِرٍ ، ثُمَّ ثَلَاثًا ، ثُمَّ ثَلَاثًا ، ثُمَّ نَهَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ .

٤٩٧٥ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: غزوة سيف البحر (الحديث ٤٣٦١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الذبائح والصيد، باب: قول الله تعالى: ﴿أَحْلَ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ﴾ (الحديث ٥٤٩٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: ميتة البحر (الحديث ٤٣٦٣)، تحفة الأشراف (٢٥٢٩).  
٤٩٧٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٩٧٥).

إغلاء ولا ينضح ويحمل في الأسفار. يقال: وشقت اللحم فأتشق والوشيقة الواحدة منه، والجمع وشائق ٨٧/١٣ ووشق وقيل: الوشيقة القديم.

قوله: (ثابت أجسامنا) أي رجعت إلى القوة.

قوله: (فأخذ أبو عبيدة ضلعاً من أضلعه فنصبه) كذا هو في النسخ فنصبه وفي الرواية الأولى فأقامها فأنشأها وهو المعروف. ووجه التذكير أنه أراد به العضو.

قوله: (وجلست في حجاج عينه نفر) هو بحاء ثم جيم مخففة والحاء مكسورة ومفتوحة لغتان مشهورتان. وهو بمعنى وقب عينه المذكور في الرواية السابقة وقد شرحناه.

قوله: (إن رجلاً نحر ثلاث جزائر ثم ثلاثاً ثم نهاه أبو عبيدة) وهذا الرجل الذي نحر الجزائر هو: قيس بن سعد بن عبادة رضي الله عنه.

قوله في الرواية الأولى: (فأقمنا عليه شهراً) وفي الرواية الثانية: (فأكلنا منها نصف شهر). وفي

٤٩٧٧ - ٤/٢٠ - وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ عَزَّةَ - يَعْنِي : ابْنَ سُلَيْمَانَ - ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : بَعَثَنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ ثَلَاثِمِائَةٍ ، نَحْمِلُ أَرْوَادَ عَلِيِّ رَقَابِنَا .

٤٩٧٨ - ٥/٢١ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي نَعِيمٍ ، وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ : أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً ، ثَلَاثِمِائَةٍ ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ ، فَفَنِي زَادَهُمْ / ، فَجَمَعَ أَبُو عُبَيْدَةَ زَادَهُمْ فِي مِزْوَدٍ ، فَكَانَ يُقَوِّتُنَا ، حَتَّى كَانَ يُصَيِّبُنَا ، كُلَّ يَوْمٍ ، تَمْرَةً .

ج ٢٠  
ب/٨٨

٤٩٧٩ - ٦/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ - يَعْنِي : ابْنَ كَثِيرٍ - ، قَالَ : سَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ كَيْسَانَ يَقُولُ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً ، أَنَا فِيهِمْ ، إِلَى سَيْفِ الْبَحْرِ ، وَسَاقُوا جَمِيعاً بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ ، كَنَحْوِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ : فَأَكَلَ مِنْهَا الْجَيْشُ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً .

٤٩٨٠ - ٧/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُؤَنِّدِ الْقَزَّازُ ، كِلَاهُمَا عَنْ / دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ ، عَنْ

ج ٢٠  
ب/٨٩

٤٩٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الشركة، باب: الشركة في الطعام والنهد والعروض (الحديث ٢٤٨٣) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد والسير، باب: حمل الزاد على الرقاب (الحديث ٢٩٨٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: غزوة سيف البحر (الحديث ٤٣٦٠) مطولاً، وأخرجه الترمذي في كتاب: صفة القيامة، باب: ٣٤ - (الحديث ٢٤٧٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: مية البحر (الحديث ٤٣٦٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزهد، باب: معيشة أصحاب النبي ﷺ (الحديث ٤١٥٩)، تحفة الأشراف (٣١٢٥).

٤٩٧٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٩٧٧).

٤٩٧٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٩٧٧).

٤٩٨٠ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٣٨٩).

الثالثة: (فأكل منها الجيش ثمانى عشرة ليلة) طريق الجمع بين الروايات: أن من روى شهراً هو الأصل ومعه زيادة علم ومن روى دونه لم ينف الزيادة، ولو نفهاها قدم المثلث. وقد قدمنا مرات أن المشهور الصحيح عند الأصوليين أن مفهوم العدد لا حكم له. فلا يلزم منه نفي الزيادة لو لم يعارضه إثبات الزيادة، كيف وقد عارضه فوجب قبول الزيادة، وجمع القاضي بينهما بأن من قال: نصف شهر أراد أكلوا منه تلك المدة طرئاً. ومن قال: شهراً: أراد أنهم قدودوه فأكلوا منه بقية الشهر قديداً والله أعلم.

قوله: (سيف البحر) هو بكسر السين وإسكان المثناة تحت وهو ساحله كما قاله في الروايتين قبله.

قوله: وحدثننا حجاج بن الشاعر وذكر في هذا الإسناد أخبرنا أبو المنذر القزاز هكذا هو في نسخ

جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُعْثًا إِلَى أَرْضِ جُهَيْنَةَ ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ / .

### ٥/٥ - باب: تحريم أكل لحم الحمر الإنسية

٤٩٨١ - ١/٢٢ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ | بِنِ أَنَسٍ |، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ، ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

٤٩٨٢ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا/ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِ يُونُسَ: وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

٤٩٨٣ - ٣/٢٣ - وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ

٤٩٨١ - تقدم تخريجه في كتاب: النكاح، باب: نكاح المتعة، وبيان أنه أبيع ثم نسخ، ثم أبيع ثم نسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة (الحديث ٣٤١٧).

٤٩٨٢ - تقدم تخريجه في كتاب: النكاح، باب: نكاح المتعة، وبيان أنه أبيع ثم نسخ، ثم أبيع ثم نسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة (الحديث ٣٤١٧).

٤٩٨٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: لحوم الحمر الإنسية (الحديث ٥٥٢٧)، تحفة الأشراف (١١٨٧٦).

بلادنا القزاز بالقاف. وفي أكثرها البزاز بالباء. وذكر القاضي أيضاً اختلاف الرواة فيه والأشهر بالقاف. وهو الذي ذكره السمعاني في الأنساب وآخرون وذكره خلف الواسطي في الأطراف بالباء عن رواية مسلم لكن عليه تضييب فلعله. يقال: بالوجهين فالقزاز بزاز. وأبو المنذر هذا اسمه إسماعيل بن حسين بن المثنى. كذا سماه أحمد بن حنبل فيما ذكره ابن أبي حاتم في كتابه. واقتصر الجمهور على أنه إسماعيل بن عمر. قال أبو حاتم: هو صدوق. وأمر أحمد بن حنبل بالكتابة عنه وهو من أفراد مسلم.

٨٩/١٣

### باب: تحريم أكل لحم الحمر الإنسية

٤٩٨١ - ٤٩٩٦ - قوله: (أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية) أما الإنسية فبإسكان النون مع كسر الهمزة وفتحها لغتان مشهورتان سبق بيانهما. وسبق بيان حكم نكاح المتعة. وشرح أحاديثه في كتاب النكاح. وأما الحمر الإنسية فقد وقع في أكثر الروايات أن النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن لحومها وفي رواية: (حرم رسول الله ﷺ لحوم الحمر الأهلية). وفي روايات: (أنه ﷺ وجد ٩٠/١٣

إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ : أَنَّ أَبَا إِدْرِيسَ أَخْبَرَهُ : أَنَّ أَبَا نَعْلَبَةَ قَالَ : حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ .

٤٩٨٤ - ٤/٢٤ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ وَسَالِمٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ .

ج ٢١  
ب ٢

٤٩٨٥ - ٥/٢٥ - وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ قَالَ : قَالَ ابْنُ عُمَرَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا أَبِي وَمَعْنُ بْنُ عَيْمَى عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجِمَارِ الْأَهْلِيِّ يَوْمَ خَيْبَرَ ، وَكَانَ النَّاسُ احْتِاجُوا إِلَيْهَا .

٤٩٨٦ - ٦/٢٦ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ ؟ فَقَالَ : أَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ / يَوْمَ خَيْبَرَ ، وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَدْ أَصَبْنَا لِلْقَوْمِ حُمْرًا خَارِجَةً مِنَ الْمَدِينَةِ ، فَنَحَرْنَاهَا ، فَإِنْ قُدُورَنَا لَتَغْلِي ،

ج ٢١  
ب ٣

٤٩٨٤ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر (الحديث ٤٢١٥)، و (الحديث ٤٢١٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الذبائح والصيد، باب: لحوم الحمر الأنسية (الحديث ٥٥٢٢)، تحفة الأشراف (٦٧٦٩).

٤٩٨٥ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٧٨٦) و (٨٣٩٤).

٤٩٨٦ - أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: ما يصيب من الطعام في أرض الحرب (الحديث ٣١٥٥) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر (الحديث ٤٢٢٠) بنحوه. وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: تحريم أكل لحوم الحمر الأنسية (الحديث ٤٣٥٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الذبائح، باب: لحوم الحمر الوحشية (الحديث ٣١٩٢)، تحفة الأشراف (٥١٦٤).

القدور تغلي فأمر بإراقتها وقال لا تأكلوا من لحومها شيئاً وفي رواية: (نهينا عن لحوم الحمر الأهلية). وفي رواية: (أن النبي ﷺ قال: أهريقوها وأكسروها فقال رجل يا رسول الله أو نهريقها ونغسلها قال أو ذاك). وفي رواية: (نادى منادى النبي ﷺ ألا إن الله ورسوله ينهيانكم عنها فإنه رجس من عمل الشيطان). وفي رواية: (ينهيانكم عن لحوم الحمر فإنها رجس أو نجس فأكفئت القدور بما فيها). اختلف العلماء في المسألة، فقال الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: بتحريم لحومها لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة. وقال ابن عباس ليس بحرام. وعن مالك ثلاث روايات: أشهرها: أنها مكروهة كراهية تنزيه شديدة، والثانية: حرام، والثالثة: مباحة، والصواب التحريم. كما قاله الجماهير للأحاديث الصريحة.

وأما الحديث المذكور في سنن أبي داود عن غالب بن أبحر قال: أصابتنا سنة فلم يكن في مالي شيء أطمع أهلي إلا شيء من حمر. وقد كان رسول الله ﷺ حرم لحوم الحمر الأهلية، فأتيت النبي ﷺ فقلت يا رسول الله أصابتنا السنة فلم يكن في مالي ما أطمع أهلي إلا سمان حمر وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية.

إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنْ أَكْفُوا الْقُدُورَ وَلَا تَطْعَمُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمْرِ شَيْئًا فَقُلْتُ : حَرَمَهَا تَحْرِيمَ مَاذَا؟ قَالَ : تَحَدَّثْنَا بَيْنَنَا فَقُلْنَا : حَرَمَهَا أَلْبَتَّةَ ، وَحَرَمَهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لَمْ تُخَمَّسْ .

٤٩٨٧ - ٧/٢٧ - | وَاِحْدَثْنَا أَبُو كَامِلٍ ، فَضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي : ابْنَ زِيَادٍ - ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ : أَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ لَيْالِي خَيْبَرَ ، فَلَمَّا كَانَ / يَوْمَ خَيْبَرَ وَقَعْنَا فِي الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَانْتَحَرْنَاهَا ، فَلَمَّا غَلَّتْ بِهَا الْقُدُورُ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنْ أَكْفُوا الْقُدُورَ ، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمْرِ شَيْئًا ، قَالَ فَقَالَ نَاسٌ : إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهَا لَمْ تُخَمَّسْ ، وَقَالَ آخَرُونَ : نَهَى عَنْهَا أَلْبَتَّةَ .

٤٩٨٨ - ٨/٢٨ - | حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ عَدِيٍّ - وَهُوَ : ابْنُ ثَابِتٍ - ، قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولَانِ : أَصَبْنَا حُمْرًا ، فَطَبَخْنَاهَا ، فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَكْفُوا الْقُدُورَ .

٤٩٨٩ - ٩/٢٩ - | وَاِحْدَثْنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، قَالَ الْبَرَاءُ : أَصَبْنَا يَوْمَ خَيْبَرَ حُمْرًا ، فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنْ أَكْفُوا الْقُدُورَ .

٤٩٩٠ - ١٠/٣٠ - | وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ ، عَنْ مِسْعَرٍ ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ : نُهِنَا عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ .

٤٩٨٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٩٨٦) .

٤٩٨٨ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر (الحديث ٤٢٢١ و ٤٢٢٢) و(الحديث ٤٢٢٣ و ٤٢٢٤) و(الحديث ٤٢٢٥)، وأخرجه أيضا في كتاب: الذبائح والصيد، باب: لحوم الحمر الأنسية (الحديث ٥٥٢٥ و ٥٥٢٦)، تحفة الأشراف (١٧٩٥) و(٥١٧٤) .

٤٩٨٩ - انفراد به مسلم، تحفة الأشراف (١٨٨٢) .

٤٩٩٠ - انفراد به مسلم، تحفة الأشراف (١٧٥٢) .

فقال «أطعم أهلك من سمين حمرك وإنما حرمتها من أجل جوال القرية». يعني بالجوال التي تأكل الجلة وهي ٩١/١٣ العذرة. فهذا الحديث مضطرب مختلف الإسناد شديد الاختلاف ولو صح حمل على الأكل منها في حال الاضطرار والله أعلم .

قوله: (نادى أن اكفوا القدور). قال القاضي: ضبطناه بألف الوصل وفتح الفاء من كفات ثلاثي. ومعناه قُلبت. قال ويصح قطع الألف وكسر الفاء من أكفات رباعي وهما لغتان بمعنى عند كثيرين من أهل

٤٩٩١ - ١١/٣١ - وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُلْقِيَ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، نَيْثَةً وَنَضِيجَةً، ثُمَّ لَمْ يَأْمُرْنَا بِأَكْلِهَا.

وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ عَاصِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

ج ٢١  
ب ٤

٤٩٩٢ - ١٢/٣٢ - وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَا أَدْرِي، إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ حَمُولَةَ النَّاسِ، فَكَّرَهُ أَنْ تَذْهَبَ حَمُولَتُهُمْ، أَوْ حَرَمَهُ فِي يَوْمٍ خَيْرٍ، لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

٤٩٩٣ - ١٣/٣٣ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - وَهُوَ: ابْنُ إِسْمَاعِيلَ -، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ فَتَحَهَا عَلَيْهِمْ/ فَلَمَّا أَمَسَى النَّاسُ، الْيَوْمَ الَّذِي فُتِحَتْ عَلَيْهِمْ، أَوْقَدُوا نِيرَانًا كَثِيرَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَا هَذِهِ النَّيرَانُ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقِدُونَ؟ » قَالُوا: عَلَى لَحْمٍ، قَالَ: « عَلَى أَيِّ لَحْمٍ؟ » قَالُوا: عَلَى لَحْمِ حُمْرِ إِنْسِيَّةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « أَهْرِيقُوهَا وَاكْسِرُوهَا » فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوْ نَهْرِيقُهَا وَنَغْسِلُهَا، قَالَ: « أَوْ ذَاكَ ».

ج ٢١  
ب ٥

٤٩٩١ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر (الحديث ٤٢٢٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية (الحديث ٤٣٤٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الذبائح، باب: لحوم الحمر الوحشية (الحديث ٣١٩٤)، تحفة الأشراف (١٧٧٠).

٤٩٩٢ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: غزو خيبر (الحديث ٤٢٢٧)، تحفة الأشراف (٥٧٦٨).

٤٩٩٣ - تقدم تخريجه في كتاب: الجهاد والسير، باب: غزوة خيبر (الحديث ٤٦٤٤).

اللغة منهم الخليل والكسائي وابن السكيت وابن قتيبة، وغيرهم. وقال الأصمعي: يقال كفأت ولا يقال أكفأت بالألف.

٩٢/١٣ قوله: (لحوم الحمر نيثة ونضيجة). هو بكسر النون وبالهمز أي غير مطبوخة.

قوله: (كان حمولة الناس: بفتح الحاء أي الذي يحمل متاعهم).

قوله: (إن النبي ﷺ قال في قدور لحوم الحمر الأهلية أهريقوها وأكسروها فقال رجل أو نهريقها

٩٣/١٣ ونغسلها قال أو ذاك). هذا صريح في نجاستها وتحريمها، ويؤيده الرواية الأخرى: «فإنها رجس» وفي

الأخرى «رجس أو نجس». وفيه وجوب غسل ما أصابته النجاسة. وأن الإناء النجس يطهر بغسله مرة واحدة

٤٩٩٤ - ١٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أَخْبَرَنا حَمَادُ بْنُ مَسْعَدَةَ وَصَفْوَانُ بْنُ عَيْسَى . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ . حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، النَّبِيلُ ، كُلُّهُمُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ .

٤٩٩٥ - ١٥/٣٤ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ / ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ ، أَصَبْنَا حُمْراً خَارِجاً مِنَ الْقَرْيَةِ . فَطَبَخْنَا مِنْهَا ، فَنادَى مُنادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَلَا إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْهَا ، فَإِنَّهَا رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ، فَأُكْفِئْتِ الْقُدُورُ بِمَا فِيهَا ، وَإِنَّهَا لَتَفُورُ بِمَا فِيهَا .

٤٩٩٦ - ١٦/٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ ، الضَّرِيرُ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمَ خَيْبَرَ جَاءَ جَاءً . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَكَلْتِ الْحُمْرُ ، ثُمَّ جَاءَ آخَرَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَفْنَيْتِ الْحُمْرُ / ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ فَنادَى : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ ، فَإِنَّهَا رِجْسٌ أَوْ نَجِسٌ .

قَالَ : فَأُكْفِئْتِ الْقُدُورُ بِمَا فِيهَا .

### ٦/٦ - باب: في أكل لحوم الخيل

٤٩٩٧ - ١/٣٦ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى -

٤٩٩٤ - تقدم تخريجه في كتاب: الجهاد والسير، باب: غزوة خيبر (الحديث ٤٦٤٤).

٤٩٩٥ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر (الحديث ٤١٩٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الذبائح والصيد، باب: لحوم الحمر الأنسية (الحديث ٥٥٢٨)، تحفة الأشراف (١٤٥٢).

٤٩٩٦ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٩٩٦).

٤٩٩٧ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر (الحديث ٤٢١٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: =

ولا يحتاج إلى سبع إذا كانت غير نجاسة الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما، وهذا مذهبنا، ومذهب الجمهور. وعند أحمد: يجب سبع في الجميع على أشهر الروايتين عنه. وموضع الدلالة أن النبي ﷺ أطلق الأمر بالغسل ويصدق ذلك على مرة. ولو وجبت الزيادة لبينها، فإن في المخاطبين من هو قريب العهد بالإسلام ومن في معناه ممن لا يفهم من الأمر بالغسل إلا مقتضاه عند الإطلاق وهو مرة.

وأما أمره ﷺ أولاً بكسرها فيحتمل أنه كان بوحى أو باجتهاد ثم نسخ وتعين الغسل، ولا يجوز اليوم الكسر لأنه إتلاف مال. وفيه دليل على أنه إذا غسل الإناث النجس فلا بأس باستعماله والله أعلم.

٩٤/١٣

باب: إباحة أكل لحم الخيل

٤٩٩٧ - ٥٠٠٠ - قوله: (إن رسول الله ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل).

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَانِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، يَوْمَ خَيْبَرَ، عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ.

٤٩٩٨ - ٢/٣٧ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ/ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَكَلْنَا، زَمَنَ خَيْبَرَ، الْخَيْلَ وَحُمَرَ الْوَحْشِ، وَنَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ. ج ٢١  
ب/٦

وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. ح وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدَّورَقِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النَّوْفَلِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

= الذبائح والصيد، باب: لحوم الخيل (الحديث ٥٥٢٠)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: لحوم الحمر الإنسية (الحديث ٥٥٢٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: في أكل لحوم الخيل (الحديث ٣٧٨٨) وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: في أكل لحوم الحمر الأهلية (الحديث ٣٨٠٨) بمعناه، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في أكل لحوم الخيل (الحديث ١٧٩٣) تعليقاً، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح باب: تحريم أكل السباع (الحديث ٤٣٣٨)، تحفة الأشراف (٢٦٣٩).

٤٩٩٨ - أخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: إباحة أكل لحوم حمر الوحش (الحديث ٤٣٥٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الذبائح، باب: لحوم الخيل (الحديث ٣١٩٢) مختصراً، تحفة الأشراف (٢٨١٠).

وفي رواية: (قال جابر: أكلنا زمن خيبر الخيل وحمر الوحش. ونهانا النبي ﷺ عن الحمار الأهلي). وفي حديث أسماء قالت: نحرنا فرساً على عهد رسول الله ﷺ فأكلناه؟ اختلف العلماء في إباحة لحوم الخيل، فمذهب الشافعي والجمهور من السلف والخلف: أنه مباح لا كراهة فيه، وبه قال عبد الله بن الزبير وفضالة بن عبيد وأنس بن مالك وأسماء بنت أبي بكر وسويد بن غفلة وعلقمة والأسود وعطاء وشريح وسعيد بن جبيرة والحسن البصري وإبراهيم النخعي وحماد بن سليمان وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبي يوسف ومحمد وداود وجماهير المحدثين وغيرهم. وكرهها طائفة منهم: ابن عباس والحكم ومالك وأبو حنيفة. قال أبو حنيفة: يأثم بأكله ولا يسمى حراماً، وأحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ لَتَكْبُوها وَزِينَةً﴾<sup>(١)</sup> ولم يذكر الأكل وذكر الأكل من الأنعام في الآية التي قبلها. وبحديث صالح بن يحيى بن المقدم ٩٥/١٣ عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد: «نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الخيل والبغال والحمير وكل ذي ناب من السباع». رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من رواية بقره بن الوليد عن صالح بن يحيى. وأتفق العلماء

(١) سورة: النحل، الآية: ٨.

٤٩٩٩ - ٣/٣٨ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَوَكَيْعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ: نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَكَلْنَاهُ.

٥٠٠٠ - ٤/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ، / بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

ج ٢١

١/٧

٤٩٩٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: النحر والذبح (الحديث ٥٥١٠) و(الحديث ٥٥١١) و(الحديث ٥٥١٢)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: لحوم الخيل (الحديث ٥٥١٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الضحايا، باب: الرخصة في نحر ما يذبح وذبح ما ينحر (الحديث ٤٤١٨)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: نحر ما يذبح (الحديث ٤٤٣٢) و(الحديث ٤٤٣٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الذبائح، باب: لحوم الخيل (الحديث ٣١٩٠)، تحفة الأشراف (١٥٧٤٦).

٥٠٠٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٩٩٩).

من أئمة الحديث وغيرهم على أنه حديث ضعيف. وقال بعضهم: هو منسوخ. روى الدارقطني والبيهقي بإسنادهما عن موسى بن هارون الحمالي بالحاء الحافظ قال: هذا حديث ضعيف. قال ولا يعرف صالح بن يحيى ولا أبوه. وقال البخاري: هذا الحديث فيه نظر. وقال البيهقي: هذا إسناد مضطرب. وقال الخطابي: في إسناده نظر. قال: وصالح بن يحيى عن أبيه عن جده لا يعرف سماع بعضهم من بعض. وقال أبو داود: هذا الحديث منسوخ. وقال النسائي: حديث الإباحة أصح. قال: ويشبه إن كان هذا صحيحاً أن يكون منسوخاً.

وأحتج الجمهور بأحاديث الإباحة التي ذكرها مسلم وغيره، وهي صحيحة صريحة وبأحاديث آخر صحيحة جاءت بالإباحة. ولم يثبت في النهي حديث. وأما الآية فأجابوا عنها بأن: ذكر الركوب والزينة لا يدل على أن منفعتهما مختصة بذلك. وإنما خص هذان بالذكر لأنهما معظم المقصود من الخيل. كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ﴾<sup>(١)</sup> فذكر اللحم لأنه أعظم المقصود. وقد أجمع المسلمون على تحريم شحمه ودمه وسائر أجزائه. قالوا: ولهذا سكت عن ذكر حمل الأثقال على الخيل مع قوله تعالى في الأنعام: ﴿وَتَحْمِلْ أَثْقَالَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ولم يلزم من هذا تحريم حمل الأثقال على الخيل والله أعلم. قولها: (نحرنا فرساً) وفي رواية البخاري ذبحنا فرساً. وفي رواية له نحرنا كما ذكر مسلم فيجمع بين الرويتين بأنهما قضيتان فمرة نحرها ومرة ذبحها. ويجوز أن تكون قضية واحدة ويكون أحد اللفظين مجازاً. والصحيح الأول، لأنه لا يصار إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة، والحقيقة غير متعذرة بل في الحمل على الحقيقة فائدة مهمة وهي: أنه يجوز ذبح المنحور ونحر المذبوح. وهو مجمع عليه. وإن كان ٩٦/١٣ فاعله مخالفاً الأفضل. والفرس يطلق على الذكر والأنثى والله أعلم.

(٢) سورة: النحل، الآية: ٧.

(١) سورة: المائدة، الآية: ٣.

٧/٧ - باب: [إباحة] <sup>(١)</sup> الضب <sup>(١)</sup> في أكل <sup>(١)</sup>

٥٠٠١ - ١/٣٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ : أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الضَّبِّ ؟ فَقَالَ : « لَسْتُ بِأَكِلِهِ وَلَا مُحَرَّمِهِ » .

٥٠٠٢ - ٢/٤٠ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الضَّبِّ ؟ فَقَالَ : « لَا أَكُلُهُ وَلَا أَحْرَمُهُ » .

٥٠٠٣ - ٣/٤١ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ / ، قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ ، عَنْ أَكْلِ الضَّبِّ ؟ فَقَالَ : « لَا أَكُلُهُ وَلَا أَحْرَمُهُ » .

ج ٢١  
ب ٧

٥٠٠٤ - ٤/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِمِثْلِهِ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ .

٥٠٠١ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧١٤٢).

٥٠٠٢ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٨٣١٠).

٥٠٠٣ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٩٩٨).

٥٠٠٤ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٨١٩٨).

## باب: إباحة الضب

٥٠٠١ - ٥٠١٨ - بُتت هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره أن النبي ﷺ قال في الضب: (لست بأكله ولا محرمه) وفي روايات: (لا أكله ولا أحرمه). وفي رواية: (أنه ﷺ قال: كلوا فإنه حلال ولكنه ليس من طعامي). وفي رواية: (أنه ﷺ رفع يده منه فقبح: أحرام هو يا رسول الله قال: لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه. فأكلوه بحضرتة وهو ينظر ﷺ) قال أهل اللغة: معنى أعافه أكرمه تقديراً. وأجمع المسلمون على أن الضب حلال ليس بمكروه إلا ما حكى عن أصحاب أبي حنيفة من كراهته، وإلا ما حكاه القاضي عياض عن قوم أنهم قالوا: هو حرام. وما أظنه يصح عن أحد وإن صح عن أحد فمحتجوج بالنصوص ٩٧/١٣ وإجماع من قبله. ٩٨/١٣

(١) في المخطوطة: باب: في أكل الضب.

٥٠٠٥ - ٥/٠٠٠ - وحدثناه أبو الربيع وقتيبة ، قالاً : حدثنا حماد . ح وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل ، كلاهما عن أيوب . ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا مالك بن مغول . ح وحدثني هرون بن عبد الله ، حدثنا<sup>(١)</sup> محمد بن بكر ، حدثنا<sup>(٢)</sup> ابن جريج . ح وحدثنا هرون بن عبد الله ، حدثنا شجاع بن الوليد ، قال : سمعت موسى بن عتبة . ح وحدثنا هرون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني أسامة ، كلهم / عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، في الضب ، بمعنى حديث اللبث عن نافع ، غير أن حديث أيوب : أبي رسول الله ﷺ بصب فلم يأكله ولم يحرمه ، وفي حديث أسامة قال : قام رجل في المسجد ورسول الله ﷺ على المنبر .

ج ٢١  
١/٨

٥٠٠٦ - ٦/٤٢ - وحدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن توبة العنبري ، سمع الشعبي ، سمع ابن عمر : أن النبي ﷺ كان معه ناس من أصحابه فيهم سعد ، وأتوا بلحم ضب ، فنادت امرأة من نساء النبي ﷺ : إنه لحم ضب . فقال رسول الله ﷺ : / « كلوا ، فإنه حلال ، ولكم ليس من طعامي » .

ج ٢١  
ب/٨

٥٠٠٧ - ٧/٠٠٠ - وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن توبة العنبري ، قال : قال لي الشعبي : أرأيت حديث الحسن عن النبي ﷺ : وقاعدت ابن عمر قريباً من سنتين أو سنة ونصف ، فلم أسمع . روى عن النبي ﷺ غير هذا ، قال : كان ناس من أصحاب النبي ﷺ فيهم سعد ، يمثل حديث معاذ .

٥٠٠٨ - ٨/٤٣ - حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ، عن عبد الله بن عباس قال : دخلت أنا وخالد بن الوليد مع

٥٠٠٥ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٧٤٨٢) و(٧٥٦٨) و(٧٧٨٥) و(٨٤٠٣) و(٨٤٩١) .

٥٠٠٦ - أخرجه البخاري في كتاب : أخبار الأحاد ، باب : خبر المرأة الواحدة (الحديث ٧٢٦٧) ، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة ، باب : التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ (الحديث ٢٦) ولم يذكر فيه أية قصة ، تحفة الأشراف (٧١١١) .

٥٠٠٧ - تقدم تخريجه يمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٥٠٠٦) .

٥٠٠٨ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٥٣٦٠) .

ج ٢١  
١/٩  
رَسُولِ اللَّهِ / ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ ، فَأَتَيْتِ بِضَبِّ مَحْنُودٍ ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ ، فَقَالَ بَعْضُ  
النِّسْوَةِ اللَّائِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ : أَخْبَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكَلَ ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
يَدَهُ ، فَقُلْتُ : أَحْرَامٌ هُوَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « لَا ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي ، فَأَجِدُنِي  
أَعَافُهُ » .

قَالَ خَالِدٌ : فَاجْتَرَزْتُهُ فَأَكَلْتُهُ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ .

٥٠٠٩ - ٩/٤٤ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ ، جَمِيعاً عَنِ ابْنِ وَهْبٍ ، قَالَ حَرَمَلَةُ : أَخْبَرَنَا  
ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ / ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفِ الْأَنْصَارِيِّ : أَنَّ  
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ ، الَّذِي يُقَالُ لَهُ سَيْفُ اللَّهِ أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَهِيَ خَالَتُهُ وَخَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَوَجَدَ عِنْدَهَا ضَبًّا  
مَحْنُودًا ، قَدِمَتْ بِهِ أُخْتُهَا حُفَيْدَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ نَجْدٍ ، فَقَدَّمَتِ الضَّبَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَكَانَ  
قَلَمًا يُقَدَّمُ إِلَيْهِ طَعَامٌ حَتَّى يُحَدِّثَ بِهِ وَيُسَمِّيَ لَهُ ، فَأَهْوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ إِلَى الضَّبِّ ، فَقَالَتْ

٥٠٠٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الأطعمة، باب: ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو  
(الحديث ٥٣٩١)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الشواء (الحديث ٥٤٠٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب:  
الذبائح والصيد، باب: الضب (الحديث ٥٥٣٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: في أكل الضب  
(الحديث ٣٧٩٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: الضب (الحديث ٤٣٢٧)،  
و (الحديث ٤٣٢٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيد، باب: الضب (الحديث ٣٢٤١)، تحفة  
الأشراف (٣٥٠٤).

قوله: (ضب محنود) أي مشوي. وقيل: المشوي على الرضف وهي الحجارة المحماة.

قوله: (إن خالداً أخذ الضب فأكله من غير استئذان) هذا من باب الادلال والأكل من بيت القريب  
والصديق الذي لا يكره ذلك، وخالد أكل هذا في بيت خالته ميمونة وبيت صديقه رسول الله ﷺ فلا يحتاج  
إلى استئذان لا سيما والمهدية خالته؛ ولعله أراد بذلك جبر قلب خالته أم حفيد المهدية.

قوله في ميمونة: (وهي خالته وخالة ابن عباس): يعني خالة خالد بن الوليد وخالة ابن عباس،  
وأم خالد لبابة الصغرى. وأم ابن عباس لبابة الكبرى. وميمونة وأم حفيد كلهن أخوات والدهن الحارث.

قوله: (قدمت به أختها حفيدة). وفي الرواية الأخرى: (أم حفيد) وفي بعض النسخ: «أم حفيدة».

بالهاء، وفي بعضها. في رواية أبي بكر بن النضر: «أم حميد» وفي بعضها: «حميدة». وكله بضم الحاء  
٩٩/١٣ مصغر. قال القاضي وغيره: والأصوب والأشهر أم حفيد بلا هاء وأسمها هزيلة. وكذا ذكرها ابن عبد البر  
وغيره في الصحابة والله أعلم.

ج ٢١  
١/١٠  
أَمْرَاءَ مِنَ النَّسْوَةِ الْحُضُورِ : أَخْبَرَنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا قَدَّمْتَنَ لَهُ ، قُلْنَ : هُوَ الضَّبُّ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ ، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ : أَحْرَامُ الضَّبِّ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « لَا ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي ، فَأَجِدُنِي أَعَافَهُ » .

قَالَ خَالِدٌ : فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ . فَلَمْ يَنْهَيْهِ .

٥٠١٠ - ١٠/٤٥ - وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ : أَخْبَرَنِي ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّهُ أَخْبَرَهُ : أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ ، وَهِيَ خَالَتُهُ ، فَقَدَّمَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ ضَبٍّ ، جَاءَتْ بِهِ أُمُّ حَفِيدِ بِنْتِ الْحَارِثِ مِنْ نَجْدٍ ، وَكَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي جَعْفَرٍ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَأْكُلُ شَيْئًا حَتَّى يَعْلَمَ مَا هُوَ ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ : وَحَدَّثَهُ ابْنُ الْأَصَمِّ عَنْ مَيْمُونَةَ ، وَكَانَ فِي حَجْرِهَا .

ج ٢١  
١/١١  
٥٠١١ - ١١/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَنَحْنُ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ بِضَيْبٍ مَشُوبِينَ / ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ . وَلَمْ يَذْكُرْ : يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ : عَنْ مَيْمُونَةَ .

٥٠١٢ - ١٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ : أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ | أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ ، وَعِنْدَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، يَلْحَمُ ضَبًّا ، فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ .

٥٠١٣ - ١٣/٤٦ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ ، قَالَ ابْنُ نَافِعٍ : أَخْبَرَنَا عُندَرٌ ،

٥٠١٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٥٠٠٩) .

٥٠١١ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٥٣٦٠) .

٥٠١٢ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٥٣٦٠) .

٥٠١٣ - أخرجه البخاري في كتاب : الهبة ، باب : قبول الهدية (الحديث ٢٥٧٥) ، وأخرجه أيضاً في كتاب : الأطعمة ، باب : الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة (الحديث ٥٣٨٩) بنحوه ، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه ، باب : =

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَهْدَتْ خَالَتِي أُمَّ حَفِيدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَمْنًا وَأَقِطًا وَأَضْبًا، فَأَكَلَ/ مِنَ السَّمْنِ وَالْأَقِطِ، وَتَرَكَ الضَّبَّ تَقَدُّرًا، وَأَكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أَكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ج ٢١  
ب ١١

٥٠١٤ - ١٤/٤٧ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ يَزِيدِ بْنِ الْأَصَمِّ، قَالَ: دَعَانَا عُرُوسٌ بِالْمَدِينَةِ، فَقَرَّبَ إِلَيْنَا ثَلَاثَةَ عَشْرَ ضَبًّا، فَأَكَلَ وَتَارَكَ، فَالْقَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ مِنَ الْغَدِ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَأَكْثَرَ الْقَوْمُ حَوْلَهُ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَكُلُهُ، وَلَا أَنْهَى عَنْهُ، وَلَا أُحْرِمُهُ»، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بِشِّ مَا قُلْتُمْ، مَا بُعِثَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مُجَلًّا وَمُحْرَمًا، / إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَيْنَمَا هُوَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ، وَعِنْدَهُ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَامْرَأَةٌ أُخْرَى، إِذْ قَرَّبَ إِلَيْهِمْ خُوانَ عَلَيْهِ لَحْمٌ، فَلَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَأْكُلَ قَالَتْ لَهُ مَيْمُونَةُ: إِنَّهُ لَحْمٌ ضَبٌّ، فَكَفَّ يَدَهُ. وَقَالَ: «هَذَا لَحْمٌ لَمْ أَكُلْهُ قَطُّ»، وَقَالَ لَهُمْ: «كُلُوا». فَأَكَلَ مِنْهُ الْفَضْلُ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْمَرْأَةُ.

ج ٢١  
ب ١٢

وَقَالَتْ مَيْمُونَةُ: لَا أَكُلُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ يَأْكُلُ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٥٠١٥ - ١٥/٤٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ

= الأقط (الحديث ٥٤٠٢) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الأحكام التي تعرف بالدلائل (الحديث ٧٣٥٨)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأَطْعَمَة، باب: في أكل الضب (الحديث ٣٧٩٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: الضب (الحديث ٤٣٢٩) و(الحديث ٤٣٣٠)، تحفة الأشراف (٥٤٤٨).

٥٠١٤ - حديث ابن عباس، وميمونة انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٦٥٥٣) و(١٨٠٧٠ - أ).

٥٠١٥ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٢٨٥٣).

قوله: (ولو كان حراماً ما أكل على مائدة رسول الله ﷺ هذا تصريح بما اتفق عليه العلماء وهو إقرار النبي ﷺ الشيء وسكوته عليه إذا فعل بحضرته يكون دليلاً لإباحته. ويكون بمعنى قوله أذنت فيه وأبحته. فإنه لا يسكت على باطل ولا يقر منكراً والله أعلم.

قوله: (دعانا عروس بالمدينة) يعني رجلاً تزوج قريباً. والعروس يقع على المرأة وعلى الرجل.

قوله: (قرب إليهم خوان) هو بكر الخاء وضمها لغتان الكسر أفصح والجمع أخونة، وخون وليس المراد بهذا الخوان ما نفاه في الحديث المشهور في قوله: «ما أكل رسول الله ﷺ على خوان قط بل شيء من نحو السفرة».

١٠١/١٣

ابن جريج، أخبرني أبو الزبير: أنه سمع جابر بن عبد الله / يقول: أتى رسول الله ﷺ بضب، فآبى أن يأكل منه، وقال: «لا أدري، لعل من القرون التي مسخت».

٥٠١٦ - ١٦/٤٩ - وحدثني سلمة بن شبيب، حدثنا الحسن بن أعين، حدثنا معقل، عن أبي الزبير، قال: سألت جابراً عن الضب؟ فقال: لا تطعموه، وقدره، وقال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إن النبي ﷺ لم يحرمه، إن الله عز وجل ينفع به غير واحد، | فإنما | طعام عامة الرعاء منه، ولو كان عندي لطعمته.

٥٠١٧ - ١٧/٥٠ - وحدثني محمد بن المثنى، حدثنا ابن أبي عدي، عن داود، عن أبي نصر، عن أبي سعيد، قال: قال رجل: يا رسول الله! إنا بأرض مضبة، فما تأمرنا؟ أو بما (١) نفينا؟ قال: «ذكري/ لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت». فلم يأمر ولم ينه.

قال أبو سعيد: فلما كان بعد ذلك، قال عمر: إن الله عز وجل لينفع به غير واحد، وإنه لطعام عامة هذه الرعاء، ولو كان عندي لطعمته، إنما عافه رسول الله ﷺ.

٥٠١٨ - ١٨/٥١ - حدثني محمد بن حاتم، حدثنا بهز، حدثنا أبو عقيل الدورقي، حدثنا أبو نصر، عن أبي سعيد: أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال: إني في غائط مضبة، وإنه عامة طعام أهلي، قال فلم يجبه، فقلنا: عاوده، فعاوده فلم يجبه: ثلاثاً، ثم ناداه رسول الله ﷺ في الثالثة فقال: «يا أعرابي! إن الله سبحانه لعن أو غضب/ على سبط من بني إسرائيل، فمسحهم دواب يذبون في الأرض، فلا أدري لعل هذا منها، فلت أكلها ولا أنهي عنها».

٥٠١٦ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيد، باب: الضب (الحديث ٣٢٣٩ م)، تحفة الأشراف (١٠٤٢٠).

٥٠١٧ - حديث أبي سعيد الخدري أخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيد، باب: الضب (الحديث ٣٢٤٠)، تحفة

الأشراف (٤٣١٥)، وحديث عمر، انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٠٦٦٢).

٥٠١٨ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٤٣٠٥).

قوله: (إنا بأرض مضبة) فيها لغتان مشهورتان. إحداهما: فتح الميم والضاد. والثانية: ضم الميم وكسر الضاد، والأول أشهر وأفصح أي ذات ضباب كثيرة.

قوله: (إني في غائط مضبة) الغائط الأرض المطمئة.

قوله ﷺ: (فمسحهم دواب يذبون في الأرض) أما يذبون فبكسر الدال. وأما دواب فكذا وقع في

٨/٨ - باب: [إباحة] <sup>(١)</sup> الجراد

٥٠١٩ - ١/٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ، قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ . نَأْكُلُ الْجَرَادَ .

٥٠٢٠ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِبْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ : سَبْعَ غَزَوَاتٍ ، وَقَالَ إِسْحَاقُ : سِتٌّ ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ .

٥٠٢١ - ٣/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ / ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ : سَبْعَ غَزَوَاتٍ .

ج ٢١  
١/١٤

٥٠١٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: أكل الجراد (الحديث ٥٤٩٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: في أكل الجراد (الحديث ٣٨١٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في أكل الجراد (الحديث ١٨٢١) و (الحديث ١٨٢٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: الجراد (الحديث ٤٣٦٧) و (الحديث ٤٣٦٨)، تحفة الأشراف (٥١٨٢).

٥٠٢٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٥٠١٩).

٥٠٢١ - تقدم تخريجه (الحديث ٥٠١٩).

بعض النسخ ووقع في أكثرها دواباً بالألف. والأول هو الجاري على المعروف المشهور في العربية والله أعلم.

باب: إباحتة الجراد

٥٠١٩ - ٥٠٢١ - قوله: (عن أبي يعفور) هو بالفاء والراء. وهو أبو يعفور الأصغر اسمه عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس. وأما أبو يعفور الأكبر فيقال له: واقد. ويقال: وقدان. وسبق بيانهما في كتاب الإيمان وكتاب الصلاة.

قوله: (غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات نأكل الجراد) فيه إباحتة الجراد. وأجمع المسلمون على إباحتة. ثم قال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والجماهير: يحل سواء مات بدكاة أو بأصطياد مسلم أو مجوسي أو مات حتف أنفه. سواء قطع بعضه أو أحدث فيه سبب. وقال مالك في المشهور عنه وأحمد في رواية: لا يحل إلا إذا مات بسبب بأن يقطع بعضه أو يسلق، أو يلقى في النار حياً أو يشوى. فإن مات حتف أنفه أو في وعاء لم يحل والله أعلم.

(١) في المخطوطة: جواز أكل.

٩/٩ - باب: [إباحة] (١) الأرنب

٥٠٢٢ - ١/٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: مَرَرْنَا فَاسْتَفْجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَسَعَوْا عَلَيْهِ فَلَغَبُوا، قَالَ: فَسَعَيْتُ حَتَّى أَدْرَكْتُهَا، فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ، فَذَبَحَهَا، فَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا وَفَخَذَيْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَبِلَهُ.

وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ . ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ -، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ/، وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى: بِوَرِكَيْهَا أَوْ فَخَذَيْهَا.

١٠/١٠ - باب: إباحة ما يستعان به على الاضطهاد والعدو، وكراهة الخذف

٥٠٢٣ - ١/٥٤ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَبْرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا كَهْمَسٌ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ،

٥٠٢٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: قبول هدية الصيد (الحديث ٢٥٧٢) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الذبائح والصيد، باب: ما جاء في الصيد (الحديث ٥٤٨٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الأرنب (الحديث ٥٥٣٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: في أكل الأرنب (الحديث ٣٧٩١) بنحوه، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في أكل الأرنب (الحديث ١٧٨٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد والذبائح، باب: الأرنب (الحديث ٤٣٢٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيد، باب: الأرنب (الحديث ٣٢٤٣)، تحفة الأشراف (١٦٢٩).

٥٠٢٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: الخذف والبندقة (الحديث ٥٤٧٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: دية جنين المرأة (الحديث ٤٨٣٠) مختصراً، تحفة الأشراف (٩٦٥٩).

باب: إباحة الأرنب

٥٠٢٢ - قوله: (فأستفجنا أرنباً بمر الظهران فسعوا عليه فلغبوا) معنى استفجنا أرنباً ونفرنا ومر الظهران بفتح الميم والظاء موضع قريب من مكة.

قوله: (فلغبوا) هو بفتح الغين المعجمة في اللغة الفصيحة المشهورة. وفي لغة ضعيفة بكسرهما. حكاهما الجوهري وغيره. وضعفوها أي أعيوا. وأكل الأرنب حلال عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد ١٠٤/١٣ والعلماء كافة. ألا ما حكى عن عبدالله بن عمرو بن العاص وابن أبي ليلي أنهما كرهاها. دليل الجمهور هذا الحديث مع أحاديث مثله ولم يثبت في النهي عنها شيء.

باب: إباحة ما يستعان به على الاضطهاد والعدو وكراهة الخذف

٥٠٢٣ - ٥٠٢٧ - ذكر في الباب النهي عن الخذف لكونه لا يتكأ العدو ولا يقتل الصيد ولكن يفتأ العين

قَالَ: رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغَفَّلِ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ يَخْذِفُ، فَقَالَ لَهُ: لَا تَخْذِفْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ - أَوْ قَالَ - يَنْهَى عَنِ الْخَذْفِ، فَإِنَّهُ لَا يُضْطَادُ بِهِ الصَّيْدَ، وَلَا يَنْكَأُ بِهِ الْعَدُوَّ، وَلَكِنَّهُ يَكْسِرُ السِّنَّ وَيَفْقَأُ الْعَيْنَ، ثُمَّ رَأَهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَخْذِفُ، فَقَالَ لَهُ: أُخْبِرْكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ، أَوْ يَنْهَى، عَنِ الْخَذْفِ، ثُمَّ أَرَاكَ تَخْذِفُ! لَا أَكَلِّمُكَ كَلِمَةً، كَذَا وَكَذَا.

٥٠٢٤ - ٢/٠٠٠ - حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ، سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ/ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا كَهْمَسٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

ج ٢١  
١/١٥

٥٠٢٥ - ٣/٥٥ - | و | حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَقَبَةَ بْنِ صُهَيْبَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغَفَّلِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَذْفِ، قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ فِي حَدِيثِهِ: وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَنْكَأُ الْعَدُوَّ وَلَا يَقْتُلُ الصَّيْدَ، وَلَكِنَّهُ يَكْسِرُ السِّنَّ وَيَفْقَأُ الْعَيْنَ، وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: إِنَّهَا لَا تَنْكَأُ الْعَدُوَّ، وَلَمْ يَذْكُرْ: تَفْقَأُ الْعَيْنَ.

٥٠٢٦ - ٤/٥٦ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ

٥٠٢٤ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٥٠٢٣).

٥٠٢٥ - أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: ﴿إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (الحديث ٤٨٤١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: النهي عن الخذف (الحديث ٦٢٢٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: النهي عن الخذف (الحديث ٣٢٢٧)، تحفة الأشراف (٩٩٦٣).

٥٠٢٦ - أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب: تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه (الحديث ١٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الصيد، باب: النهي عن الخذف (الحديث ٣٢٢٦)، تحفة الأشراف (٩٦٥٧).

ويكسر السن. أما الخذف فبالخاء والذال معجمتين وهو: رمي الإنسان بحصاة أو نواة ونحوهما يجعلها بين أصبعيه السبابتين أو الإبهام والسبابة.

وقوله: (ينكأ) بفتح الباء وبالمهمز في آخره. هكذا هو في الروايات المشهورة. قال القاضي: كذا روينا. قال: وفي بعض الروايات ينكى بفتح الباء وكسر الكاف غير مهموز. قال القاضي: وهو أوجه لأن المهموز إنما هو من نكأت القرحة، وليس هذا موضعه إلا على تجوز. وإنما هذا من النكاية، يقال: نكيت العدو وأنكيتته نكاية. ونكأت بالهمز لغة فيه. قال: فعلى هذه اللغة تتوجه رواية شيخنا ويفقأ العين مهموز.

١٠٥/١٣

في هذا الحديث النهي عن الخذف لأنه لا مصلحة فيه، ويخاف مفسدته، ويلتحق به كل ما شاركه

سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: أَنَّ قَرِيبًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ خَذَفَ، / قَالَ: فَهَنَاهُ وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَذَفِ وَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا وَلَا تَنْكَأُ عَدُوًّا، وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ». قَالَ: فَعَادَ فَقَالَ: أَحَدْتُكَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ ثُمَّ تَخَذَفُ! لَا أَكَلِمَكَ أَبَدًا.

٥٠٢٧ - ٥/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

### ١١/١١ - باب: الأمر بإحسان الذبح والقتل، وتحديد الشفرة

٥٠٢٨ - ١/٥٧ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، قَالَ: اثْنَتَانِ<sup>(١)</sup> حَفِظْتُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلِيُجِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ/، فَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ».

ج ٢١  
ب/١٥

٥٠٢٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٥٠٢٦).

٥٠٢٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأضاحي، باب: في النهي أن تصبر البهائم والرفق بالذبيحة (الحديث ٢٨١٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما حاء في النهي عن المثلة (الحديث ١٤٠٩). وأخرجه النسائي في كتاب الضحايا، باب: الأمر بإحداذ الشفرة (الحديث ٤٤١٧)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ذكر المنفلة التي لا يعذر على أخذها (الحديث ٤٤٢٣)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: حسن الذبح (الحديث ٤٤٢٤) و (الحديث ٤٤٢٥) و (الحديث ٤٤٢٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الذبائح، باب: إذا ذبحتم فأحسنوا الذبح (الحديث ٣١٧٠)، تحفة الأشراف (٤٨١٧).

في هذا. وفيه أن ما كان فيه مصلحة أو حاجة في قتال العدو وتحصيل الصيد فهو جائز. ومن ذلك رمي الطيور الكبار بالبندق إذا كان لا يقتلها غالباً بل تدرك حية وتذكي فهو جائز.

قوله: (أحدتكم أن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف ثم تخذف لا أكلمك أبداً) فيه هجران أهل البدع والفسوق ومناذري السنة مع العلم. وأنه يجوز هجرانه دائماً. والنهي عن الهجران فوق ثلاثة أيام إنما هو فيمن هجر لحظ نفسه ومعاش الدنيا. وأما أهل البدع ونحوهم فهجرانهم دائماً. وهذا الحديث مما يؤيده مع نظائر له كحديث كعب بن مالك وغيره.

### باب: الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة

٥٠٢٨ - ٥٠٢٩ - قوله ﷺ: (إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتل وإذا ذبحتم ١٣/١٠٦ فأحسنوا الذبح وليجد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته). أما القتل فبكسر القاف، وهي: الهيئة والحالة.

(1) في المطبوعة: ثنان.

٤٠٢٩ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا<sup>(١)</sup> هُشَيْمٌ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُفْيَانَ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، بِإِسْنَادِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيٍّ وَمَعْنَى حَدِيثِهِ.

### ١٢/١٢ - باب: النهي عن صبر البهائم

٥٠٣٠ - ١/٥٨ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ زَيْدٍ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ جَدِّي، أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، دَارَ الْحَكَمِ بْنِ أَيُّوبَ، فَإِذَا قَوْمٌ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا، / قَالَ فَقَالَ أَنَسٌ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُصَبَّرَ الْبَهَائِمُ.

ج ٢١  
ب ١٦

٥٠٣١ - ٢/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ.

٥٠٢٩ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٥٠٢٨).

٥٠٣٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبايح والصيد، باب: ما يكره من المثلة والمصورة والمجتمعة (الحديث ٥٥١٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأضاحي، باب: في النهي عن تصبر البهائم والرفق بالذبيحة (الحديث ٢٨١٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الضحايا، باب: النهي عن المجتمعة (الحديث ٤٤٥١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الذبايح، باب: النهي عن صبر البهائم وعن المثلة (الحديث ٣١٨٦) مختصراً، تحفة الأشراف (١٦٣٠).

٥٠٣١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٥٠٣٠).

وأما قوله ﷺ: (فأحسنوا الذبيح) فوقع في كثير من النسخ أو أكثرها: «فأحسنوا الذبح». بفتح الذال بغيرها وفي بعضها الذبيحة بكسر الذال وبالهاء كالقتلة وهي الهيئة والحالة أيضاً.

قوله ﷺ: (وليحد) هو بضم الياء يقال أحد السكين وحددها واستحدها بمعنى. وليرح ذبيحته بإحداد السكين وتعجيل إمرارها وغير ذلك، ويستحب أن لا يحد السكين بحضرة الذبيحة وأن لا يذبح واحدة بحضرة أخرى ولا يجرها إلى مذبحها.

وقوله ﷺ: (فأحسنوا القتلة) عام في كل قتيل من الذبايح والقتل قصاصاً، وفي حد ونحو ذلك. وهذا الحديث من الأحاديث الجامعة لقواعد الإسلام والله أعلم.

باب: النهي عن صبر البهائم

٥٠٣٠ - ٥٠٣٦ - وهو حبسها لتقتل برمي ونحوه.

١٠٧/١٣ قوله: (نهى رسول الله ﷺ أن تصبر البهائم) وفي رواية: (لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً). قال

ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ كُتُّهُمُ عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٥٠٣٢ - ٥٨ م/٣ - وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، أَخْبَرَنَا<sup>(١)</sup> شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا».

٥٠٣٣ - ٤/١٠٠ - | وَحَدَّثَنَا | ه | مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

ج ٢١  
١/١٧

٥٠٣٤ - ٥/٥٩ - | وَ | حَدَّثَنَا شَيْبَانُ/ بْنُ فَرُّوخَ، وَأَبُو كَامِلٍ، - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ -، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: مَرَّ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَفَرٍ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَتَرَامُونَهَا، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا عَنْهَا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا.

٥٠٣٥ - ٦/١٠٠ - وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

٥٠٣٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: ما يكره من المثلة والمجتمعة، (الحديث ٥٥١٥ م) تعليقاُ بمعناه، وأخرجه النسائي في كتاب: الضحايا، باب: النهي عن المجتمعة (الحديث ٤٤٥٥)، و(٤٤٥٦) تحفة الأشراف (٥٥٥٩).

٥٠٣٣ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٥٠٣٢).

٥٠٣٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: ما يكره من المثلة والمصورة والمجتمعة (الحديث ٥٥١٥) بمعناه، وأخرجه النسائي في كتاب: الضحايا، باب: النهي عن المجتمعة (الحديث ٤٤٥٣) و(٤٤٥٤) بمعناه، تحفة الأشراف (٧٠٥٤).

٥٠٣٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٥٠٣٤).

العلماء صبر البهائم أن تحبس وهي حية لتقتل بالرمي ونحوه. وهو معنى لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضاً. أي لا تتخذوا الحيوان الحي غرضاً ترمون إليه كالغرض من الجلود وغيرها. وهذا النهي للتحريم. ولهذا قال رسول الله ﷺ في رواية ابن عمر التي بعد هذه: «لعن الله من فعل هذا». ولأنه تعذيب للحيوان وإتلاف لنفسه وتضييع لماليتة وتفويت لذكاته إن كان مذكى ولمنفعته إن لم يكن مذكى.

قوله: (نصبوا طيراً وهم يرمونه) هكذا هو في النسخ طيراً. والمراد به واحد والمشهور في اللغة أن الواحد يقال له طائر: والجمع: طير وفي لغة قليلة إطلاق الطير على الواحد وهذا الحديث جار على تلك اللغة.

قوله: (وقد جعلوا لصاحب الطير كل خاطئة من نبلهم). هو بهمز خاطئة. أي ما لم يصب المرمى ١٠٨/١٣

جُبَيْرٌ ، قَالَ : مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِفَتْيَانٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ نَصَبُوا طَيْرًا وَهُمْ يَرْمُونَهُ ، وَقَدْ جَعَلُوا لِصَاحِبِ الطَّيْرِ كُلِّ خَاطِئَةٍ مِنْ نَبِيلِهِمْ ، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : مَنْ فَعَلَ هَذَا ؟ لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ ، غَرَضًا .

٢١/ج  
ب/١٧

٥٠٣٦ - ٧/٦٠ - وحدثنا<sup>(١)</sup> مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ .  
ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ : أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا .

٥٠٣٦ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الذبائح، باب: النهي عن صبر البهائم وعن المثلة (الحديث ٣١٨٨)، تحفة الأشراف (٢٨٣١).

وقوله: خاطئة لغة. والأفصح مخطئة. يقال لمن قصد شيئاً فأصاب غيره غلطاً: أخطأ فهو مخطيء. وفي لغة قليلة خطأ فهو خاطيء. وهذا الحديث جاء على اللغة الثانية، حكاه أبو عبيد والجوهري وغيرهما والله أعلم.

(1) في المطبوعة: حدثني.